موقفُ ابنِ مالكٍ في شرحَي (التسهيل) و(الكافية الشافية) من آراءِ ابنِ بَرْهان النحويةِ في شرحِه على اللُّمع دراسةً نحويةً تحليلية

د. صالح بن مطلق بن سعد المالكي
أستاذ اللغة العربية المساعد بقسم الدراسات العامة
بكليات ومعاهد الهيئة الملكية بينبع

موقفُ ابنِ مالكٍ في شرحَي (التسهيل) و(الكافية الشافية) من آراءِ ابنِ بَرْهان النحويةِ في شرحه على اللُّمع دراسةٌ نحويةٌ تحليلية

د. صالحَ بن مطلق بن سعد المالكي
أستاذ اللغة العربية المساعد بقسم الدراسات العامة بكليات ومعاهد الهيئة الملكية بينبع

تاريخ تقديم البحث: ٥/ ١١/ ١٤٤٥ هـ تاريخ قبول البحث: ١٤/ ٢/ ١٤٤٦ هـ

ملخص الدراسة:

تناول هذا البحثُ موقفَ ابنِ مالك في شرحَي (التسهيل) و(الكافية الشافية) من آراء ابنِ بَرْهانَ النحويةِ في شرح اللُّمع، ودراستَه دراسةً نحويةً تحليليةً، وتكمُن أهميَّةُ البحثِ في الجمع بين علَمَينِ من أعلام اللغة والنحو، ويهدفُ إلى جمع آراءِ ابنِ بَرْهانَ النحويةِ في كتابَي: شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية، وبيانِ موقفِ ابنِ مالكٍ منها، ثم مناقشتِها، ودراستِها دراسةً نحويةً تحليليةً، وقد اعتمد البحثُ على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، واقتضت طبيعةُ البحثِ أنْ ينتظمَ في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وترجمتُ فيه للعالِمينِ الجليلين، ثم ثلاثةِ مباحثَ للدراسة، تناول المبحثُ الأولُ: موافقاتِ ابنِ مالك لابنِ بَرْهانَ، وفيه سبعُ مسائل، وتناول المبحثُ الثاني: اعتراضاتِه عليه، وفيه سبعُ مسائلَ كذلك، وتناول المبحثُ الثالث: تحليلَ موقفِ ابنِ مالكٍ من آراءِ ابنِ بَرْهانَ، وفيه ثلاثةُ مطالب، ثم خاتمةٍ تضمَّنَتْ أبرزَ النتائجِ التي توصَّل إليها البحث، التي منها: تناغمُ الفِكرِ النَّحويّ بين ابنِ بَرْهانَ وابنِ مالكٍ، حيث اتفقا في عديدٍ من الآراء والاختيارات، ومنها أيضًا: أهميَّةُ شرحِ اللُّمع لابنِ بَرْهانَ بالنسبة لابن مالك، حيث يُعَدُّ من المصادرِ النحويةِ المهمةِ التي اعتمد عليها ابنُ مالكٍ، وهذا يتجلَّى بوضوحٍ من خلال النقولاتِ المتعدِّدةِ التي نقلَها من ذلك الشرح.

الكلمات المفتاحية: موقف- ابن مالك-ابن بَرهان-شرح اللمع.

Ibn Malik's Elaborations on Ibn Burhan's Sharh Al-Luma'a as Revealed in Ibn Malik's Sharh Al Tas-heel and Sharh Al Kafiah Alshafiah: A Grammatical Analytical Study

Dr. Saleh bin Mutleq bin Saad Almaleki
Associate Professor of Arabic – Department of General Studies- Colleges and Institutes of Royal Commission – Yanbu

Abstract:
This research dealt with of Ibn Malik's attitude in Sharh Al Tas-heel and Al Kafiah Alshafiah on the views of Ibn Burhan as stated in Sharh Al Luma'a. The importance of the research lies in the combination of two eminent scholars of language and grammar. It aims to collect the views of Ibn Burhan in his books: Sharh Al Tas-heel and Sharh Al Kafiah and pointing out Ibn Malik's attitude towards them then discussed objectively. The research relied on both the descriptive and the analytical approaches.

The research is divided into an introduction and a preface which provides brief biographies of both scholars. This is followed by three sections. The first section deals with the of Ibn Malik's approval to Ibn Burhan, which has seven issues, the second deals with Ibn Malik's objections to Ibn Burhan's views, and the seven issues as well; the third deals with Ibn Malik's the analysis of the position of the views of Ibn Burhan. This last section has three subsections.

The conclusion states the findings of the research, most notably, the harmony of grammatical thoughts between Ibn Burhan and Ibn Malik, as they agreed on many opinions and choices including the importance of Sharh Al-Luma'a by Ibn Burhan for Ibn Malik, one of the important grammatical sources that he relied on. This is shown through the multiple quotes that he conveyed from that explanation..

Keywords: Attitude - Ibn Malik - Ibn Burhan – SHARH AL-LUMA'A

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ وسيدِ المرسلين، وعلى آلِهِ وصحبِه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ دراسةَ العلاقاتِ النحوية بين النحاة، تأثرًا وتأثيرًا، وموافقةً ومخالفةً، ثم تحليلَ تلك العلاقات، لهيَ من أهمِّ المجالات التي تُثري الدرسَ النحوي؛ حيث إنَّ تعددَ الآراءِ والمذاهب، وتنوعَ المدارس، من عوامل تطورِ العلوم وتوسعِها، ولا سيما علم العربية، إذ ما فتِئَ علماءُ النحوِ منذ نشأتِه يتعقبُ بعضُهم بعضًا، فيتفقون ويختلفون، ويؤيدون ويعترضون، فجاءت آراؤهم متعددةً، وأضحَتْ مذاهبُهم متنوعة، ولكلٍّ أدلتُه وأقيستُه التي يعتمد عليها في أحكامِه النحوية.

وإنَّ من العلماءِ البارزين في ذلك الفن: العالمَ الفذَّ ابنَ بَرْهانَ العُكْبَري (ت: ٤٥٦هـ)، صاحبَ كتابِ شرحِ اللُّمَع، الذي يُعَدُّ مِن أهمِّ شروحِ لُمَعِ ابنِ جني؛ لِما أودعَ فيه كثيرًا من المسائل النحوية، والصرفية، والقراءات، ولهجات العرب، مدعومةً بالشواهد النحوية المتنوعة، ومتضمنًا آراء أئمةِ العربية من بصريين وكوفيين، كالخليل، ويونس، وسيبويه، والأخفش، والكسائي، والفراء، والمبرد، والفارسي، وغيرهم، وكان لا بُدَّ لابنِ بَرهانَ لِما يتمتع به من عقليةٍ فذَّة، وعلمٍ غزير، من أن يُدليَ بدلوه، ويقولَ برأيه في كثيرٍ من المسائل النحوية، فجاءت اختياراتُه وآراؤه محلَّ اهتمامِ العديدِ من النحوين من بعده، كأبي البركات ابن الأنباري في الإنصاف، وابنِ الخشاب في المرتجل، والرضيِّ الاستراباذي في كتابيه: شرح الكافية، وشرح الشافية.

إلا أنَّ أبرزَ مَن أوْلاهُ بالعناية الواسعة، ونظر إلى آرائه باهتمام، هو جمالُ الدينِ ابنُ مالكٍ الجياني الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، ذلك الإمامُ العَلَم، والأستاذُ المقدَّم في النحو واللغة، وصاحبُ المصنَّفاتِ الشهيرة، ما بين نظمٍ، ومختصرٍ، وشرحٍ، كان من أبرزها: شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية، إذ ناقش في هذين الشرحين آراءَ ابنِ بَرهانَ واختياراتِه، فوافقه في أغلبها، وخالفه في بعضها، وجعل من كتاب شرح اللمع مصدرًا من مصادر هذين الشرحين، فأفاد منه، ونَقل عنه العديدَ من الأقوال والترجيحات.

ولذا جاءت هذه الدراسةُ لِتسلِّطَ الضوءَ على موقفِ ابنِ مالكٍ في شرحي (التسهيل) و(الكافية الشافية) من آراءِ ابنِ بَرْهانَ النحويةِ في شرحه على اللُّمع.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهميةُ الموضوعِ وأسبابُ اختيارِه في النقاط التالية:

- القيمة العلمية الكبيرة للعالمين الجليلين: ابنِ بَرهانَ العُكبَري، وابنِ مالكٍ الجيَّاني.
- إبراز آراءِ ابنِ بَرهانَ النحويةِ، ومكانتِه العلمية، ولا سيما أنه لم يأخذْ نصيبَه من الدراسة والاهتمام.
- اهتمام ابنِ مالك اللافت بآراءِ ابنِ بَرهانَ النحويةِ، وتحديد موقفِه منها، مما يدلُّ على أهميتها، وقيمتِها العلميةِ الكبيرة.

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيقِ جملةٍ من الأهداف منها:

١- حصر آراءِ ابنِ بَرْهانَ النحويةِ في كتابي ابن مالك: شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية، وبيان موقفِ ابنِ مالك منها، ثم مناقشتها وتحليلها تحليلًا موضوعيًّا.

٢- معرفة مدى التوافق والاختلاف بين العالِمينِ الجليلينِ: ابنِ بَرهانَ العُكبري، وابنِ مالكٍ الجيَّاني، من خلال دراسةِ آرائهما النحوية، والمقارنةِ بينها.

٣- الكشف عن أثرِ آراءِ ابنِ بَرهانَ في شخصية ابنِ مالك النحوية؛ إذْ كان لها دورٌ في تحديدِ موقفِه النحوي.

مشكلة البحث:

تتلخَّص مشكلةُ هذا البحث في الإجابة عن أسئلة مهمة هي:

- ما الآراءُ النحوية التي نقلَها ابنُ مالكٍ في كتابيه: شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية عن ابن بَرهان؟
- ما مدى عنايةِ ابنِ مالك بآراء ابنِ بَرهان؟ وما موقفه منها؟
- ما مدى أثرِ ابنِ بَرْهانَ على ابنِ مالكٍ في منهجِه النَّحويِّ، والأصولِ النحوية؟

حدود الدراسة:

كتاب (شرح اللُّمع) لابنِ بَرهانَ العُكبَري، وكتابا: (شرح التسهيل) و(شرح الكافية الشافية) لابن مالك الجيَّاني.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث دراسةً تناولت هذا الموضوع، إلا أنَّه وقفَ على بعض الدراسات التي تناولت ابن بَرهانَ العُكبري، ومن هذه الدراسات:

- شرح اللمع لابن برهان، تحقيق ودراسة: د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- موقف ابن بَرهانَ في كتاب شرح اللمع من آراء الأخفش النحوية، د. فاطمة عبد الله الرشيد(١).

أما اختيارات ابن مالك ومواقفه من العلماء فقد حظيَتْ بدارسات كثيرة، منها:

- رسالة ماجستير بعنوان: موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط، جميلة بنت عبد العزيز خياط، جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ.

- رسالة ماجستير بعنوان: اختيارات ابن مالك النحوية في بعض المسائل الخلافية، حامد عبد الله علي، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٣م.

(١) منشور في مجلة جذور من إصدارات النادي الأدبي الثقافي بجدة، العدد: ٥٣، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

– رسالة دكتوراه بعنوان: المسائل الخلافية في شرح التسهيل لابن مالك من أوله إلى باب العدد وكناياته، آمال علي عبد العال عبد الرحمن، قسم اللغويات، جامعة الأزهر، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

– رسالة دكتوراه بعنوان: موقف ابن مالك بين البصريين والكوفيين في الابتداء وبعض نواسخه، أحمد محمد عبد المكرم إدريس، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ١٤٢٩هـ –٢٠٠٩م.

وجاء هذا البحث لِيسلِّطَ الضوءَ على موقف ابنِ مالكٍ في شرحي التسهيل والكافية الشافية من آراء ابنِ بَرْهانَ النحويةِ في شرحه على اللمع، ودراستها دراسةً نحويةً تحليلية.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن ينتظمَ في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، ثم ثلاثةِ مباحثَ للدراسةِ، فخاتمةٍ، تلاها ثبتٌ للمصادرِ والمراجع.

وتشتمل المقدمةُ على أهميةِ الموضوع، وأسبابِ اختياره، وأهدافِ البحث، ومشكلتِه، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطتِه، ومنهجِه.

التمهيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ابنُ بَرهانَ العُكْبَري.

المطلب الثاني: ابنُ مالكٍ الجيَّانيُّ الأندلسي.

المبحث الأول: الموافقات، وعددُها سبعُ مسائل:

المسألة الأولى: القول بموصوليَّة (أل).

المسألة الثانية: جوازُ عملِ (إنَّ) عند اتصالِها بـ(ما) الزائدة، قياسًا على (ليت).

المسألة الثالثة: جوازُ تقدُّمِ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بالحرف.

المسألة الرابعة: فعليَّةُ (نِعْمَ، وبِئْسَ).

المسألة الخامسة: فعليَّةُ (حَبَّذا).

المسألة السادسة: مِن معاني الكافِ الجارَّة (التعليل).

المسألة السابعة: مجيءُ (أَوْ) للإضراب.

المبحث الثاني: الاعتراضات، وعددُها سبعُ مسائل:

المسألة الأولى: دلالةُ (كان) الناقصةِ على الزمان دُون الحدَث.

المسألة الثانية: جوازُ تقدُّمِ خبرِ (ليس) عليها.

المسألة الثالثة: إلغاءُ عملِ (لا) النافيةِ للجنس إذا نُعِت اسمُها بمرفوع.

المسألة الرابعة: تعدِّي الفعلِ (اتَّخَذَ) إلى مفعولينِ مطلقًا.

المسألة الخامسة: إضافةُ المصدرِ مِن الإضافات اللفظية.

المسألة السادسة: اعتبارُ (أَيْ) لنداءِ المتوسّط.

المسألة السابعة: جوازُ صَرْفِ العددِ المعدولِ إذا جاء عَلَمًا.

المبحث الثالث: تحليلُ موقفِ ابنِ مالك مِن آراءِ ابنِ بَرْهانَ، وفيه ثلاثةُ مطالب:

- المطلب الأول: مقارنةٌ بين استدلالِ ابنِ مالكٍ وابنِ بَرهانَ لآرائهما.
- المطلب الثاني: أثرُ التقليدِ والاجتهادِ في آرائهما.

– المطب الثالث: أثرُ موقفِ ابنِ مالكٍ مِن آراءِ ابنِ بَرهانَ في مَن جاء بعدَ ابنِ مالك.

الخاتمةُ وفيها أهمُّ النتائجِ التي توصلَتْ إليها الدراسة.

ثبتُ المصادرِ والمراجع.

منهج البحث:

اعتمد البحثُ على المنهجِ الوصفيّ والمنهجِ التحليلي؛ وذلك من خلال عرضِ آراءِ ابنِ بَرْهانَ التي نقلَها ابنُ مالكٍ في كتابَي: شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية، ثم معرفةِ موقفِ ابنِ مالكٍ منها، مع مناقشتِها وتحليلِها لتحديد خصائصها، للوصول إلى النتائجِ المستخلصةِ من هذه الدراسة.

التمهيد:

المطلب الأول: ابن بَرْهانَ العُكْبَري[١].

هو أبو القاسمِ عبدُ الواحدِ ابنُ عليّ ابن بَرْهانَ الأسَدِي العُكْبَري، وُلِد في عُكْبَرا ونُسِب إليها، وهي بلدةٌ تبعد عن بغداد عشرة فراسخ[٢].

كانت نشأتُه في عُكْبَرا ثم انتقل إلى بغداد، وقضى عمرَه فيها يبذل العلمَ لطالِبيه، حتى جاوز الثمانين، وكان معظم طلابِه من خواصِّ الناس، كأبناء الرؤساءِ والأغنياء، ووُصِف بشراسةِ الخُلُقِ في التعليم، عاش زاهدًا بعيدًا عن البذخِ والتنعُّمِ والاعتناءِ بمظهره، توفي سنة ٤٥٦هـ.

برز ابنُ بَرهانَ في علومٍ كثيرةٍ منها النحو، واللغة، والأنسابِ، وأخبارِ العرب، ومعاني القرآن، والحديثِ، والكلام، قال عنه الخطيب البغدادي: "كان ابنُ بَرهانَ مضْطلِعًا بعلومٍ كثيرة، منها النحو واللغة"[٣]، وقال معاصرُه ابنُ ماكولا: "لم أرَ مثلَه، ذهب بموته عِلمُ بغداد"[٤].

ويُعدُّ ابنُ بَرهانَ مِن أكابر نحاة القرن الخامس، وهو مِن أبرز العلماء الذين مثَّلوا الدرسَ البغدادي، كابنِ كَيسان والفارسي، وابنِ جني، حيث اتَّسمَ منهجُه بالاختيار بين مذهبي أهلِ البصرة وأهل الكوفة، مع أنَّ نزعتَه البصريةَ

---

(١) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٢١٣، نزهة الألباء ص ٣٦٥، بغية الوعاة ٢/١٢٠، الأعلام ٤/٣٢٦.

(٢) ينظر: معجم البلدان ٣/٧٥٠.

(٣) تاريخ بغداد ١١/١٧.

(٤) الإكمال ١/٤٤٦.

كانت حاضرةً في أغلب آرائه النحوية وترجيحاتِه، مِن خلال موافقتِه للبصريين في معظم آرائهم النحوية، إذ شهِدَ له أبو البركات الأنباري بأنَّه: "مِن أكابر أئمةِ البصريين والمشارِ إليهم من المحققين"(١).

المطلب الثاني: ابن مالك الجيَّاني الأندلسي(٢).

هو محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ مالك، جمالُ الدين، أبو عبد الله، الطائي، الجيَّاني، الأندلسي، المعروفُ بابنِ مالك.

وُلِد سنة (٦٠٠للهجرة) على أقرب الأقوال، وكانت ولادتُه في جيَّان، إحدى مدن الأندلس، ونشأ فيها نشأةً علميةً محضة، فبدأ بحفظِ القرآنِ الكريم، ثم دراسةِ القراءاتِ القرآنية، وعلومِ الدين واللغة.

ثم رحل وهو شابٌّ إلى المشرق بسبب الفتن والاضطرابات في الأندلس، ورغبةً منه في أداء فريضة الحج، وكذلك طلبًا للعلم.

وقد عُرِف ابنُ مالكٍ بالدين، والعبادة، وكثرة النوافل، ورِقَّة القلب، وكان حسَنَ الخُلُق، حسَنَ السَّمتِ، مُهذَّبًا، لا يلْهَج إلا بالصدق، وقورًا متَّئِدًا، حريصًا على حفظ العلم، وكثرةِ المطالعة.

نال ابنُ مالكٍ منزلةً عظمى في علوم اللغة والقراءات حتى بلغ الإمامةَ فيهما، وكان بحرًا لا يُجارَى في النحو والتصريف، وبرع في نظم الشعر، وكانت وفاته ــ رحمه اللهــ في دمشق سنة ٦٧٢هـ.

---

(١) الإنصاف ٤١٨/٢.

(٢) تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٩٩، بغية الوعاة ١٣٠/١، الأعلام ١١١/٧.

مِن أبرزِ مصنفاتِه المطبوعة: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرحه، والكافية الشافية، وشرحها، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ، وشرحه، ونظم الألفية.

المبحث الأول: الموافقات:

المسألة الأولى: القولُ بموصوليَّةِ (ألْ).

ذهب ابنُ بَرهانَ إلى أنَّ (أل) تأتي اسمًا موصولًا، واستدلَّ على موصوليَّتِها بمجيء الفعلِ بعدَها، مستشهدًا بما رواه أبو زيد[1]:

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا ... إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيْحَةِ اليُتَقَصَّعُ

فـ(أل) في هذين البيتين اسمٌ موصولٌ، وليست حرفَ تعريف؛ وذلك للفرق الذي بينهما، وتقديرها: الذي يُجَدَّعُ، والذي يُتَقَصَّعُ، قال ابنُ بَرهانَ: "والألف واللام في (الرجل) لا يليها الفعلُ، وإنما هذه بمنزلة (الذي)" [2].

ووافقه ابنُ مالك في هذا الاستدلال، مضيفًا إلى شواهده شواهدَ أُخَر، منها بيت الفرزدق[3]:

---

(١) البيتان من الطويل، لذي الخرق الطهوي. ينظر: النوادر ص ٢٧٦، وهو من شواهد: الأصول ١/٥٧، اللامات ص ٥٣، شرح السيرافي ١/٢٣٦، الإنصاف ٢/٤٢٥، شرح ابن يعيش، ٣٧٨، المقاصد النحوية ١/٤٦٧، الخزانة ١/٣١.

(٢) شرح اللمع ص ٦٠٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو من شواهد: الإنصاف ٢/٤٢٤، البسيط ص ٣١١، التذييل ٣/٦٦، توضيح المقاصد ١/٢٨٤، أوضح المسالك ١/١٧٠، المساعد ١/١٥٠، شرح الأشموني ١/١٥١، الهمع ١/٣٣٢.

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرضَى حُكُومَتُهُ .. وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأيِ وَالْجَدَلِ

أي: الذي تُرضَى حكومتُه.

ومنها قول الشاعر(١):

يقولُ الخَنا وأبْغَضُ العُجْم ناطقا ... إلى ربِّنا صَوْتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

وكذا قول الآخر(٢):

ما كاليرُوحُ ويَغْدُو لاهِيًا مَرِحا ... مُشَمِّرًا يستديمُ الحزمَ ذو رَشَد

ومثله(٣):

وليس اليُرَى للخِلِّ مثلَ الذي يرَى ... له الخِلُّ أَهْلًا أنْ يُعَدَّ خَلِيلَا

قال في شرح التسهيل: "واستدَلَّ ابنُ بَرهانَ على موصوليَّةِ الألفِ واللامِ بدخولِها على الفعل، واستدلالُه قويٌّ؛ لأنَّ حرفَ التعريفِ في اختصاصه بالاسمِ كحرف التنفيسِ في اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخلُ حرفُ التنفيسِ على اسمٍ، لا يدخلُ حرفُ التعريفِ على فعلٍ، فوجبَ اعتقادُ الألفِ واللام

(١) البيت من الطويل قائله ذو الخرق الطهي، دينار بن هلال، شاعر جاهلي، ينظر: الخزانة ١٤/١، وهو من شواهد: الإنصاف ١٢٢/١، شرح ابن يعيش ٣٧٨/٢، شرح التسهيل ٢٠١/١، التذييل ٦٦/٣، المقاصد الشافية ٤٨٦/١.

(٢) البيت من البسيط، لم أعثر على قائله، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢٠١/١، التذييل ٦٦/٣، تمهيد القواعد ٦٨٨/٢، الهمع ٣٣٢/١، شرح أبيات المغني ٢٩٣/١.

(٣) البيت من الطويل، لم أعثر على قائله، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢٠١/١، التذييل ٦٦/٣، تمهيد القواعد ٦٨٩/٢، شرح أبيات المغني ٢٩٢/١.

في: التُّرضَـــى، واليُجَـدَّعُ، واليرى، واليَرُوحُ أسمـاء بمعنى (الـذي)، لا حرفَ تعريفٍ"[1].

دراسة المسألة:

مِن الأوجهِ التي تأتي عليها (أل): مجيئها اسمًا موصــولًا مشــترَكًا، بمعنى (الذي) وفروعه، وصلتُها الصفاتُ الصريحة، وهي اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، نحو: جاء الضاربُ زيدًا، والمضروبُ عبدُه، واختلف في الصفة المشبهة، نحو: جاء الحســنُ وجهُه، فبعضُ النحويين على جواز مجيئها، ومنهم مَن منعَها، كابن أبي الربيع، وابنِ هشام، لِعلَّةِ ضعفِها وقُرْبِها من الأسماء، وكذلك دلالتِها على الثبوت، بخلاف اسمِ الفاعل، واسمِ المفعول[2].

ومجيء (أل) موصــولةً هو رأيُ الجمهور، وخالفهم الأخفش، والمازني، حيث ذهب كلٌّ منهما إلى أنها في هذه المواضــع حرفُ تعريفٍ، إلا أنَّ المازني يعدُّها حرفًا موصــولًا، والأخفش يعدُّها مُعرِّفةً وليســت موصــولةً، فاشــترك المذهبان في التّعريف واختصَّ مذهبُ المازني بالوصل[3].

وكان ابنُ برَهانَ أوردَ هذا الاستدلالَ انتصــارًا لابن السـراج على المازني في هذه المسألة[4]، ومِن النحويين مَن أجاز في هذا الشاهد توجيهًا آخرَ، وهو أنَّه لم يُرِد (أل) الموصــولة، ولا (أل) المعرِّفة، ولكنَّه أراد، (الذي) نفسَــها،

---

(١) شرح التسهيل ٢٠٢/١.

(٢) ينظر: البسيط ص ٢٨٥، المغني ص ٧١، الهمع ٣٣٢/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٦٤/٣، الجنى الداني ص ٢٠٢، المساعد ١٤٩/١.

(٤) شرح اللمع ص ٦٠٦.

فحذَفَ الذّالَ والياءَ وإحدى اللّامين؛ لأنَّه قد رأى (الذي) يلحقها حذفٌ، كقولهم: اللّذ واللّذ، وهذا توجيه السِّيرافي في شرحه على الكتاب(١).

ولعلَّ اقتصـــارَ ابنِ مالك في ذِكر المخالفين من القدماء على المازني نتيجةُ تأثُّرِه بابن بَرهانَ في النقل، وقد ضـــعَّف قولَ المازني من عِدَّةِ أوجه، ذكرها في شــرح التســهيل، وأطال في تقرير موصــوليَّةِ (أل) إذا دخلَتْ على صفاتٍ صريحة.

وممَّن وافق الأخفش والمازني في حرفيتها: ابن يعيش، والشـــلوبين، قال ابن يعيش: "والصـوابُ الأوَّلُ أنَّها حرفٌ، إذْ لو كانت اسمًا، لكان لها موضـعٌ من الإعراب، ولا خلافَ أنَّه لا موضعَ لها من الإعراب"(٢).

أمَّا الشـــلوبين فاحتجَّ على حرفية (أل) بقولهم: جاء القائمُ، فلو كانت اسمًا لكانت فاعلًا، واستحقَّ (قائم) البناءَ؛ لأنَّه على هذا التقدير مُهْمَلٌ؛ لأنَّه صلةٌ، والصلةُ لا يتسلَّطُ عليها عاملُ الموصول.

وردَّ عليه ابنُ مالكٍ بقوله: "والجوابُ أنْ يُقالَ: قد قام الدليلُ على أنَّها غيرُ المعرِّفةِ بدخولها على الفعل، وتصـحيحِها عملَ اسـمِ الفاعل ذي المضِـيّ، فلم يبْقَ إلا كونُها اسمًا موصولًا إذْ لا ثالث.

والجوابُ عن شُـبْهةِ الشَّـلوبين أنْ يُقالَ: مقتضَـى الدليلِ أنْ يظهرَ عملُ عاملِ الموصولِ في آخر الصلة، لأنَّ نسبتَها منه نسبةُ أجزاءِ المركَّبِ منه، لكن منعَ مِن ذلك كونُ الصِّـلة جُملةً، والجملُ لا تتأثرُ بالعوامل، فلمَّا كانت صـلةُ

(١) ينظر: ١/٢٣٦.

(٢) شرح المفصل ٢/٣٧٩.

الألف واللام في اللفظ غيرَ جملةٍ جيءَ بها على مقتضَى الدليل لعدم المانع"[١].

قال المرادي: "والصحيحُ مذهبُ الجمهور؛ لِعَوْدِ الضمير إليها، في نحو: الضاربها زيد هند"[٢].

إلا أنَّ الجمهورَ يعدُّون دخولَ (أل) على المضارع خاصًا بالشِّعر، ومجيؤها فيه إنما هو على وجه الشذوذ، فهو من قَبيل الضرورة الشعرية، وقد عدَّه ابن السراج من أقبح الضرورات[٣].

قال أبو علي الفارسي: "ومِن الشاذّ في القياس والاستعمال، قولهم: (الْيُجَدَّعُ)، وإدخال لامِ التعريف فيه على الفعل، فهذا شاذٌّ عن القياس؛ لأنَّ موضعَ الفعلِ على خلاف التخصيص، وشاذٌّ في الاستعمال أيضًا"[٤].

في حين ذهب ابنُ مالك إلى عدم اختصاصِه بالضرورة، ولذلك أجازه في اختيار الكلام، قال ابن مالك: وعندي أنَّ مثلَ هذا غيرُ مخصوصٍ بالضرورة، لِتمَكُّنِ قائلِ الأولِ أنْ يقولَ: ما أنت بالحَكَمِ المرضِيّ حكومتُه، ولِتمكُّنِ قائلِ الثاني مِن أنْ يقولَ: إلى ربِّنا صوتُ الحمارِ يُجَدَّعُ، فإذْ لم يفعلوا ذلك مع استطاعتِه ففي ذلك إشعارٌ بالاختيارِ وعدَمِ الاضطرار"[٥].

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٠٣.

(٢) الجنى ص ٢٠٢.

(٣) نقل عنه الجوهري في الصحاح، ينظر: ٣/١٩٤.

(٤) المسائل العسكريات ص ٨٣.

(٥) شرح التسهيل ١/٢٠٢.

والمشـهور عن ابنِ مالك تفرُّدُه بهذا القول، واختصـاصُـه بجوازِ دخولِ المضارع على (أل) في اختيار الكلام ولكنَّه قليلٌ، قال في نظمِه:

وصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ ... وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّْ

وهـذا التفرُّدُ أكَّـدَ عليـه أبو حيـان في التذييـل؛ إذ يقول: "لا خلافَ نعلمُه أنْ وَصْـلَ (أل) بالمضـارع يختصُّ بالشِّـعر، وقد ذهبَ هو في بعضِ تصانيفه إلى أنَّ وصْلَ (أل) بالمضارع قليلٌ، وهنا أجاز ذلك في الاختيار"(١).

إلا أنَّ مِن النحويين مَن نسـبَ القولَ بالاختيارِ إلى بعض الكوفيين، فيكونُ ابنُ مالكٍ موافقًا لهم(٢).

وفهم ابنُ هشـام مِن حكاية الجوهري في الصِّـحاح ما يشـير إلى جواز ذلك عند الأخفش، قال الجوهري: "فإنَّ الأخفش يقول: أرادَ الذي يُجَدَّعُ، كما تقول: هو الْيَضْرِبُك، تريد: هو الذي يَضْرِبُك"(٣).

قال ابنُ هشـام معقبًا على هذا النَّقل: "وظاهرُه أنَّ الأخفش يجيزُه في الكلام كما قال الناظم، وفي ذلك ردٌّ على مَنْ قال: إنّ الناظمَ اسـتأثرَ بهذا المذهب"(٤).

وفي ما ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ مخالفةٌ للجمهور، ويُحتملُ أنَّ الذي ألجأَهُ إلى ذلك هو تفسيرُه للضَّرورةِ الشِّعرية.

---

(١) التذييل ٣/٦٥-٦٦.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ١/٤٤٦، شرح الأشموني ١/١٥١، التصريح ١/١٧٠.

(٣) الصحاح ٣/١٩٤.

(٤) ينظر: تخليص الشواهد ص ١٥٤.

وقد تعقَّبَه ابنُ هشامٍ بقوله: "ما ذكرَه أوَّلاً مبنيٌّ على اختيارِه في تفسير الضرورة بأنَّها ما لا يُمكن الشاعر العدول عنه، وقد مضى ردُّه ...، وأمَّا ما ذكرَه ثانيًا فيردُّه قولُ سيبويه: "وليس شيءٌ ممَّا يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا"، فلا تنافي بين كونِ الشيء ضرورةً وكونِه ذا وجهٍ يسوغه، بل لا تكون الضرورة إلا كذلك بشهادة إمام النحو"[1].

المسألة الثانية: جوازُ عملِ (إنَّ) عندَ اتصالِها بـ(ما) الزائدةِ، قياسًا على (ليتَ).

نقل ابنُ بَرهانَ عن الكسائيِ والأخفش قولَ العرب: إنما زيدًا قائمٌ، فأعملوا (إنَّ) مع زيادة (ما)[2]، واعتضد ابنُ مالكٍ بهذه الرواية على جواز عملِ جميعِ الأحرفِ المشبَّهةِ بالأفعال إذا اتصلت بـ(ما) الزائدة، قال في شرح التسهيل: "وأجرى ابنُ السراج غيرَ (ليتَما) مجراها قياسًا، وذكرَ ابنُ بَرهانَ أنَّ أبا الحسنِ الأخفش روَى عن العرب: إنَّما زيدًا قائمٌ، فأعملَ مع زيادةِ (ما)، وعزا مثلَ ذلك إلى الكسائي عن العرب، وهذا النقلُ الذي ذكرَه ابنُ بَرهانَ رحمه الله يؤيدُ ما ذهب إليه ابنُ السراج مِن إجراءِ عواملِ هذا البابِ على سَنَنٍ واحدٍ قياسًا، وإنْ لم يَثبُتْ سماعٌ في إعمالِ جميعِها، وبقولِه أقولُ في هذه المسألة، ومِن أجلِ ذلك قلتُ: القياسُ سائغ"[3].

---

(١) المرجع السابق ص ١٥٥.

(٢) ينظر: شرح اللمع ص ٧٥.

(٣) شرح التسهيل ٣٨/٢.

دراسة المسألة:

تعمل (إنَّ) وأخواتُها (أنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، ولعلَّ، وليتَ) في الجملة الاسمية، وهي المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأَ وتنصب الخبرَ، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ، والعِلَّةُ في عملها اختصاصُها بالأسماء، وعمِلَتْ في الجملة تشبيهًا لها بالفعل المتعدِّي من حيث اللفظِ والمعنى معًا، ولذلك سُمِّيَتْ بالحروف المشبَّهةِ بالأفعال(١).

فإذا دخلَتْ (ما) على (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، ولعلَّ)، كفَّتْها عن العمل، وارتفع ما بعدَها بالابتداء والخبر، نحو قولِه تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠]، والعِلَّةُ في إلغاء عملِها هي زوالُ اختصاصِها بالأسماء، حيث إنَّها تدخل على الجملة الفعلية، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨] فلمَّا زالت العِلَّةُ المقتضيةُ للعملِ أُلغِيَ عملُها، والحُكْمُ يدور مع علَّتِه وجودًا وعدمًا، فإذا وُجِدَت العِلَّةُ وُجِدَ الحُكْمُ، وإذا ارتفعَت العِلَّةُ ارتفعَ الحُكْم.

بخلافِ (ليتَ) فإنَّها إذا دخلَت عليها (ما) جاز أنْ تكونَ كافَّةً فيرتفع الاسمانِ بعدها بالابتداء والخبر، وجاز أنْ تكونَ (ما) زائدةً مُلغاةً، دخولُها كخروجِها، فتبقى (ليتَ) على عملِها في الاسمين النصب والرفع، نحو: ليتَما

(١) ينظر: الكتاب ١٣٨/٢، شرح ابن يعيش ٥٢١/٤، شرح الجمل ٤٣٢/١، التذييل ٢٨٥/٣، المقاصد الشافية ٣٦٢/٢.

زيدٌ قائمٌ، وليتَما زيداً قائمٌ، فإلغاءُ عملِها لاعتبارِ (ما) وإلحاقًا لها بأخواتِها، وإعمالُها لبقاءِ اختصاصِها بالجملة الاسمية، والإعمالُ أحسنُ؛ لقوّةِ معنى الفعلِ فيها، وعدمِ تغيُّرِ معناها(١).

ومن شواهد إعمالها وإلغائها في (ليت) قول الشاعر(٢):

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذا الْحَمَامَ لَنَا .... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نصْفَهُ فَقَدِ

قال ابنُ بَرهانَ مشيرًا إلى هذا البيت: "الجميعُ رَوَوْهُ عن العربِ بالإلغاءِ والإعمال"(٣).

وما تقدَّم في إعمالِ هذه الأحرفِ وإلغائها إذا اتصلت بـ(ما) هو رأي سيبويه، ومذهب الجمهور، حيث ذهبوا إلى جوازِ الإعمال والإلغاء في (ليتَما) دونَ غيرها(٤).

وذهب بعضُ النحويين إلى جوازِ الإلغاءِ والإعمالِ في جميع هذه الأحرف، ومِن هؤلاء الزجَّاجي، وقد نصَّ على ذلك في الجُمل، حيث قال:

---

(١) ينظر: شرح الجمل ٤٣٢/١، التذييل ٢٨٥/٣، المقاصد الشافية ٣٦٢/٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٤، والبيت من شواهد: الكتاب ١٣٧/٢، الأصول ٢٣٣/١، الخصائص ٢/ ٤٦٠، شرح ابن يعيش ٥٢٠/٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣، اللسان ٣/ ٣٤٧ (قدد)، الهمع ٥١٩/١، خزانة الأدب ٦/ ١٥٧.

(٣) شرح اللمع ص ٧٦.

(٤) ينظر: الكتاب ١٣٨/٢، التذييل والتكميل ٢٨٥/٣، المقاصد الشافية ٣٦٢/٢.

"ومِن العربِ مَن يقولُ: إنَّما زيدًا قائمٌ، ولعلَّما بكرًا قائمٌ، فيُلْغِي (ما) وينصِبُ بـ(إنَّ) وكذلك سائرُ أخواتِها"[(١)]. ومنهم كذلك الزمخشري[(٢)].

واختار هذا القولَ ابنُ مالك، ونسبَه إلى ابنِ السَّراج في كتابيه شرحِ التسهيل وشرحِ عمدةِ الحافظ، وعلَّلَ له بالقياس على المسموع في (إنَّما)؛ وذلك لعدمِ الفرقِ بين تلك الأحرف، ولِيَجريَ البابُ على طريقةٍ واحدةٍ، وقد صرَّح بموافقتِه لابن السَّراج معتضِدًا بالرواية التي نقلها ابنُ بَرهانَ، فهذه الرواية سوَّغتْ له القياسَ في جواز العملِ لبقيَّة الأحرف، حتى لو انعدمَ السماعُ فيها[(٣)].

ونلحظ أن ابن مالك في هذه المسألة خالف منهجه في القياس، فهو لا يقيس على السماع القليل بالرغم من قبوله، وقد نص على ذلك في أكثر من موضع[(٤)].

ونسب ابنُ عصفور القولَ بجواز الإعمالِ والإلغاء في بعض هذه الأحرف دونَ بعضٍ إلى الزجَّاج وابن السَّراج، والحروفُ التي أجازوا فيها الإعمالَ والإلغاءَ هي: (لَيْتَ، ولَعَلَّ، وكأنَّ)، وذَكَرَ أنَّه لا يجوزُ عندهم فيما عداها إلا الإلغاء، والعلَّة عندهم كما ذكر ابنُ عصفور هي مشابهةُ (لعلَّ) و(كأنَّ) لِـ(ليتَ)، مِن حيثُ إنَّهما غيَّرا معنى الابتداء بما أحْدَثا في الكلام مِن

---

(١) الجمل ص ٣٠٤.

(٢) ينظر: المفصل ٢٣٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٨/٢، شرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢ و ١٠١٥/٢.

التشـــبيه والترجي، كما أحدثَتْ (ليتَ) التمنِّي، فســـاغ القياسُ عليها لتلك المشابهة[١].

وقصـــر الســـيوطي جواز الإعمال والإلغاء على (ليتَما) و(إنَّما)؛ لوجودِ السماعِ فيهما، ومنعَه في البقيَّة لِعدَمِ السماع[٢].

والذي يظهر لي في هذه المســـألة أنَّ قياسَ ابنِ مالك، والاعتضـــادَ بما نقله ابنُ بَرهانَ جاء خلافَ الراجح، وأنَّ الراجحَ هو ما عليه الجمهور، وهو اقتصـــارُ جوازِ الإعمـالِ والإلغـاء على (ليتَمـا)، دونَ غيرهـا؛ وذلـك لبقـاءِ اختصاصِها بالأسماء، بخلاف أخواتِها، لزوالِ اختصاصِها بدخول (ما) عليها، قال أبو حيان: "وصحَّحه أكثرُ أصحابِنا"[٣].

وقال ابنُ عقيل: "والصَّحيحُ المذهبُ الأوَّلُ، وهو أنَّه لا يعملُ منها مع (ما) إلَّا (ليتَ)، وأمَّا ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذٌّ"[٤].

المسألة الثالثة: جوازُ تقدُّمِ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بالحَرف.

ذهب ابنُ بَرهانَ إلى جواز تقدُّمِ الحالِ على صـــاحبها إذا كان مجرورًا بالحرف، وذكر أنَّ هذا مذهبُ أبي علي الفارسي، وابنِ كيسان، قال في شرح اللُّمع: "وذكر غيرُه ــ يعني سيبويه ــ يجوزُ في هذه المسألةِ ما جاز في الأولى؛ لأنَّ العاملَ في الحال هو الفعل، ولا يفتقِرُ الفعلُ إلى الباء في عمله في المفعول

(١) شرح الجمل ٤٣٢/١.

(٢) ينظر: الهمع ٥٢١/١.

(٣) التذييل ٢٨٥/٣، وينظر: شرح المفصل ٥٢١/٤-٥٢٥، شرح الجمل ٤٣٢/١.

(٤) شرح ابن عقيل ٣٧٥/١.

به، وإذا ساغ أنْ يعملَ في الحال ما لا يعملُ في صاحب الحال، كان هذا أولى بالجواز، وهذا قولُ أبي علي، وابن كيسان، وإليه نذهبُ، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: ٢٨] ، و(كافَّةً) حالٌ مِن (الناس) وقد تقدَّمَ على المجرور باللام، وما استعمَلَت العربُ (كافَّةً) قطّ إلَّا حالًا"(١).

ووافقه ابنُ مالك في شرح التسهيل، حيث أجاز تقدَّمَ الحال على صاحبها المجرورِ بالحرف، قائلًا: "وهذا موافقٌ لقول ابنِ برهان"(٢).

واستدلَّ على صِحة هذا الرأيِ بالآية السابقة، وقال في إعراب (كافة): "أمَّا ثبوتُه سماعًا ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وفيه ثلاثة أقوال: أحدها أنَّ (كافَّة) صفةٌ لـ(إرسالة) فحذف الموصوف، وأُقيمَت الصفةُ مقامَه، وهو قولُ الزمخشري(٣)، والثاني أنَّ (كافَّة) حالٌ من الكاف، وهو قولُ الزجَّاج والتاءُ فيه للمبالغة(٤)، والثالث أنَّ (كافَّة) حالٌ مِن (الناس)، والأصل للناس كافَّةً، أي جميعًا، وهذا هو الصحيح، وهو مذهبُ أبي علي، وابن كيسان، أعني تقديمَ حالِ المجرورِ بحرف، حكاه ابنُ برهان، وقال: "وإليه نذهب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ:

---

(١) شرح اللمع ص ١٣٧-١٣٨.

(٢) شرح التسهيل ٣٣٨/٢.

(٣) ينظر: الكشاف ٥٨٣/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤.

٢٨] و(كافَّةً) حالٌ من (الناس) وقد تقدَّم على المجرور باللام، وما استعمَلَت العربُ (كافَّةً) قطّ إلا حالًا، كذا قال ابنُ برهان، وكذلك أقول"[١].

دراسة المسألة:

الأصـــل في الحال أنْ تأتيَ متأخرةً، ولكن يجوزُ باتفاقٍ أنْ تتقدَّمَ على صاحبها إنْ كان مرفوعًا أو منصوبًا، نحو: جاء ضاحكًا زيدٌ، وضربتُ مكتوفًا اللصَّ[٢].

أما إنْ كان صاحبُها مجرورًا ففيه تفصيل:

لا خلافَ في منع تقديمِ الحال على صاحبها إنْ كان مضافًا إليه، وعلَّةُ المنعِ كي لا تكونَ الحالُ فاصـلةً بين المضـاف والمضـاف إليه وهما كالشـيء الواحد، وكذلك لا يجوزُ تقديمُها على المضاف؛ لأنَّ المضافَ مع المضاف إليه كالصِّلة مع الموصول؛ فكما لا يتقدَّمُ ما يتعلَّقُ بالصلة على موصولها، كذلك لا يتقدَّمُ ما يتعلَّق بالمضاف إليه على المضاف.

كذلك لا خلافَ في جواز تقديمِ الحالِ على صـــاحبها إنْ كان مجرورًا بحرف جرٍّ زائدٍ، فإنَّ تقديمَه يجوز باتفاق، وعلَّةُ الجواز هي كونُ المجرورِ بحرف الجر الزائد –عند التحقيق– فاعلًا أو مفعولًا، فيجوز تقديمُه كما جاز فيهما، نحو: ما جاءني راكبًا مِن أحدٍ، وما رأيت راكبًا مِن أحدٍ.

---

(١) المرجع السابق ٣٣٧/٢.

(٢) ينظر: الأصـــول ٢٦٠/١، أمالي ابن الشـــجري ٢٨٠/٢، التذييل ٦٦/٩، التصـــريح ٥٨٩/١، الهمع ٣٠٦/٢.

إنَّما وقع الخلافُ فيما إذا كان صاحبُ الحال مجرورًا بحرف جرٍّ أصلي، فللنحاة فيه ثلاثةُ مذاهب:

الأول: المنع مطلقًا، وهو مذهب سيبويه والبصريين، فلا يجيزون: مررت جالسةً بهند[1]، قال ابن أبي الربيع: "ولا أعلمُ من البصريين خلافًا في منْعِه"[2].

واعتلَّ البصريون لامتناع التقديم بعدَّةِ عِلَلٍ، منها: أنَّ تعلُّقَ العاملِ بالحال ثانٍ لتعلُّقِه بصاحبه، فحقُّه إذا تعدَّى لصاحبه بواسطةٍ أنْ يتعدَّى إليه بتلك الواسطة، لكنْ منعَ من ذلك خوفُ التباسِ الحالِ بالبدل، وأنَّ فِعلًا واحدًا لا يتعدَّى بحرفٍ واحدٍ إلى شيئين، فجعلوا عوضًا من ذلك التزام التأخير.

ومنها: أنَّ منعَ التقديمِ هذا محمولٌ على منعِ تقديمِ حالِ المجرورِ بالإضافة.

ومنها: أنَّ حالَ المجرورِ شبيهٌ بحالٍ عمِلَ فيه حرفُ جرٍّ مُضمَّنٌ معنى الاستقرار، نحو: زيدٌ في الدار متكئًا، فكما لا يتقدَّمُ الحالُ على حرف الجرِّ هذا وأمثاله، كذلك لا يتقدَّمُ عليه في نحو: مررت بهندٍ جالسةً.

---

(١) ينظر: الكتاب ١٢٤/٢، المقتضب ١٧١/٤، الأصول ٢٦٠/١، أمالي ابن الشجري ٢٨٠/٢، اللباب ٢٢٩/١.

(٢) البسيط ص ٥٢٩.

والمذهب الثاني: الجواز مطلقًا، وهو مذهب أبي علي الفارسي، وابنِ كيسان، وابنِ بَرهان، واختاره ابن مالك، وصحَّحه أبو حيان(١).

وأكَّد ابنُ مالك على موافقته لابن بَرهان في هذه المسألة معتلًّا لجواز التقديمِ بأنَّ المجرورَ بحرفٍ هو مفعولٌ به في المعنى، فلا يمتنع تقديمُ حالِه عليه، كما لا يمتنعُ تقديمُ حالِ المفعولِ به، وذكر أنَّ مذهبَ الفارسي وابن كيسان وابن بَرهان هو الصحيح؛ لكونِه مؤيدًا بالسماع، ولضعفِ أدلَّةِ المانعين، إذ قال عنها: "وهذه شُبَهٌ وتخيُّلاتٌ لا تستميلُ إلّا نفسَ مَن لا تثبُّتَ له، بل الصحيح جوازُ التقديمِ في نحو: مررت بهندٍ جالسةً، وإنما حكمْتُ بالجواز لثبوتِه سماعًا، ولضعفِ دليلِ المنع"(٢).

أما استدلالُهم بالسماع فشواهده كثيرة، منها ما جاء في القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: ٢٨]، فهذا الفريق يُعرِب (كافَّةً) حالًا من (الناس)، والأصل: للناسِ كافةً أي جميعًا، فتقدمَت الحالُ على صاحبها وهو مجرورٌ بحرف جرٍّ أصلي.

ومنها ماورد في أشعار العرب، كما في قول الشاعر(٣):

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٥٤٩/٨.

(٢) شرح التسهيل ٣٣٦/٢.

(٣) البيت من الطويل، للمخبل السعدي في ملحق ديوانه ص ٣٢٤، وله أو لرجل من بني قريع في خزانة الأدب ٣/ ٢١٩، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٧، التذييل ٣٧٠/٩، المقاصد الشافية ٤٥٦/٣.

إذا الْمَرءُ أَعيَتْهُ المُروءَةُ ناشئاً ... فَمَطْلَبُها كَهْلاً عَلَيْهِ عَسِيرُ

أي فمطلبُها عليه كهلًا.

وقول الشاعر(١):

لَئنْ كانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمانَ صادِياً ... إليَّ حبِيباً إنَّها لَحَبِيبُ

أي: لئن كان برْدُ الماء حبيبًا إليّ هيمانَ صاديًا.

وكذلك قول الشاعر(٢):

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بُعْدَ بَيْنِكُمْ ... بِذِكْراكُمُ، حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي

أي: تسلَّيتُ عنكم طُرًّا.

أما المانعون فلم يجدوا في هذه الشواهد حجةً عليهم؛ لكون ورودِها في الأبيات للضَّرورة، ويمكن تأويلُها، وأمَّا (كافَّةً) فبحسَب توجيهِ الزجَّاج أنَّه ليس بحالٍ من (الناس)، وإنَّما هو حالٌ من الكاف في (أرسلناك)، والمراد: جامعًا للناس، وإنما دخلتْهُ الهاءُ للمبالغة في الوصف، كدخولها في (علاّمة) و(نسّابة) و(راوية)(٣).

---

(١) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ٢/ ١٩٢، ونسبه البغدادي لعروة بن حزام وهو في ديوانه ص ٥، ونسبه المبرد في الكامل ص ٣٧٩، لقيس بن ذريح، وهو في ديوانه ص ٥٩، وينظر من شواهد: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٥، التذييل ٩/٣٧٠، الخزانة ٣/ ٢١٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٥، وشرح عمدة الحافظ ص٤٢٦ التذييل ٩/٣٧٠، أوضح المسالك ٢/ ٣٢١، والمقاصد النحوية ٣/ ١٦٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٤.

وهناك توجيهٌ آخرُ ذهب إليه الزمخشري وهو أنَّ (كافَّةً) صفةٌ لـ(إرسالة)، فحُذِف الموصوفُ، وأُقيمَت الصفةُ مقامَه[1].

وكِلَا هذين التوجيهين مردودان عند ابنِ مالكٍ ومَن وافقَه، حيث قال: "ولا يُلتفَتُ إلى قول الزمخشري والزجاج؛ أمَّا الزمخشري فلأنَّه جعل (كافَّةً) صفةً، ولم تستعملْهُ العربُ إلَّا حالًا...، وأمَّا الزجَّاجُ فبطلانُ قولِه بيِّنٌ أيضًا؛ لأنَّه جعل (كافَّةً) حالًا مفردًا ولا يُعرَفُ ذلك مِن غير محلِّ النزاع، وجعلَه مِن مُذكَّرٍ مع كونِه مؤنثًا، ولا يتأتَّى ذلك إلا بجعلِ تائِه للمبالغة، وبابُه مقصورٌ على السماع"[2].

قال أبو حيان: "أمَّا (كافَّةً) بمعنى عامَّةً، فالمنقول عن النَّحويين أنَّها لا تكون إلَّا حالًا، ولم يُتصرَّفْ فيها بغير ذلك، فجعْلُها صفةً لمصدرٍ محذوفٍ، خروجٌ عمَّا نقلوا، ولا يُحفظ أيضًا استعمالُه صفةً لموصوف محذوف، وأمَّا قولُ الزَّجَّاج: إنَّ (كافَّةً) بمعنَى جامعًا، والهاءُ فِيه للمبالغة، فإنَّ اللُّغة لا تساعدُ على ذلك، لأنَّ (كَفَّ) ليس بمحفوظٍ أنَّ معناه (جَمَعَ)" [3].

وتعقَّبَ الشاطبيُّ ابنَ مالكٍ في اختياره لهذا المذهبِ بعد أنْ صوَّبَ مذهبَ المانعين، وذكر أنَّ مذهبَهم قائمٌ على استقراء كلامِ العرب، وأنهم لم يجدوا التقديمَ إلا في شِعرٍ لا يُجْعَلُ وحْدَه مأخذَ قياسٍ، أو في الآية الكريمة مع احتمالِها، وعدمِ نظيرٍ لها في ظاهرها، قائلًا: "ومِن عادة ابنِ مالك التعويلُ

(١) ينظر: الكشاف ٥٨٣/٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٣٧/٢.

(٣) البحر المحيط ٥٤٩/٨.

على اللفظة الواحدةِ تأتي في القرآن ظاهرُها جوازُ ما يمنعُه النحويون، فيعوّلُ عليها في الجواز، ومخالفةِ الأئمة، وربما رشَّحَ ذلك بأبيات مشهورةٍ أو غير مشهورة، ومثلُ ذلك ليس بإنصاف، فإنَّ القرآنَ الكريمَ قد يأتي بما لا يُقاسُ مثله، وإنْ كان فصيحًا، وموجهًا في القياس لقلته"[1].

وهناك مذهبٌ ثالثٌ للكوفيين وهو جوازُ التَّقديمِ إنْ كان صاحبُ الحالِ ضميرًا مجرورًا نحو: مررتُ ضاحكةً بك، أو كان اسمًا ظاهرًا وكان الحالُ فعلًا، نحو: مَرَرْت تضحكُ بهندٍ، أو كان المجرورُ أحدَ اسمين، عُطِفَ ثانيهما على المجرور؛ نحو: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو مسرعَين، فإنه يجوز: مررت مسرعَين بزيدٍ وعمرٍو.

ومنعوا التقديم إذا كان صاحبُ الحالِ اسمًا ظاهرًا وكان الحالُ اسمًا، نحو: مررتُ بهندٍ ضاحكةً، فلا يجوز: مررتُ ضاحكةً بهندٍ[2].

والراجح في هذه المسألة هو اختيارُ ابنِ مالكٍ، وموافقتُه لابنِ بَرهانَ، وهو جوازُ تقدُّمِ الحالِ على صاحبها المجرور؛ لمجيئه في كلام العرب، والآية السابقةُ دليلٌ على صحتِه؛ لأنَّ (كافَّةً) لا تكونُ إلا حالًا، كما ذكر ابنُ بَرهان.

---

(١) المقاصد الشافية ٣/٤٥٦.

(٢) ينظر: التذييل ٩/٧٤، شرح الأشموني ٢/٢٦٤، التصريح ١/٥٩١، الهمع ٢/٣٠٧.

المسألة الرابعة: فعلية (نِعْمَ، وبِئْسَ).

ذهب ابنُ بَرهانَ إلى أنَّ (نِعْمَ، وبِئْسَ) فعلانِ ماضيان، مستدلًا على ذلك بعدَّةِ أوجه، ذكرَها في شرح اللُّمع[1]، ونقلَها عنه ابنُ مالك في شرح التسهيل، موافقًا له في هذا القول، حيث قال: "يدلُّ على فعليَّةِ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) اتصالُ تاءِ التأنيثِ بهما ساكنةً في كلِّ اللغات، واتصالُ ضميرِ الرفعِ البارز بهما في لغةٍ حكاها الكسائي نحو: أخواك نِعما رجلين، وإخوتك نِعموا رجالًا، والهندات نِعمن هندات.

وقال ابنُ بَرهان: الدليل على أنَّ (نِعْمَ) فعلٌ ماضٍ: رفعُهُ الظاهرَ، وتضمُّنُه الضميرَ، ودخولُ لامِ القَسَمِ عليه، وعطفُه على الفعل الماضي"[2].

دراسة المسألة:

مسألة (نِعْمَ، وبِئْسَ) والقول بفعليَّتِهما أو اسميَّتِهما من المسائل الخلافيةِ التي وقعت بين البصريين والكوفيين، وتحدَّث عنها أصحابُ كتبِ الخلافِ النحوي، على نحوٍ مطوَّلٍ، استعرضوا فيها أدلةَ كلِّ فريق، فالبصريون ومعهم الكسائي ذهبوا إلى أنَّهما فعلانِ ماضيانِ جامدان، في حين ذهب الفراءُ وجمهورُ الكوفيين إلى أنَّ (نِعْمَ، وبِئْسَ) اسمانِ مبتدآن[3].

---

(١) ينظر: شرح اللمع ص ٤١٧.

(٢) شرح التسهيل ٣/٥.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/١٤٤، الأصول ١/١١١، الإيضاح العضدي ص ٨١، أمالي ابن الشجري ٢/٤٠٤، أسرار العربية ص ٩٦، الإنصاف ١/٨١، التبيين ص ٢٧٤، توجيه اللمع ص ٣٨٨، شرح المفصل ٧/١٢٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦١، شرح الكافية للرضي ٤/٢٤٢، التذييل ١٠/٦٩، توضيح المقاصد ٢/٩٠٢، ائتلاف النصرة ص ١١٥،

وابنُ بَرهانَ في هذه المسألة لم يكتفِ بتأييد قولِ البصرين فحسْب، بل ساق الأدلةَ المرجِّحةَ لهذا القول، حيث استدلَّ برفعِهما للظاهر؛ لأنَّهُ فاعلٌ، نحو: نِعْمَ الرجلُ.

واستدلَّ كذلك بتحمُّلِهما الضمير؛ لأنَّ الإضمارَ لا يكونُ إلا في الفعل، نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أي: (هو)[1].

ومن أدلتِه أيضًا: دخولُ لامِ القَسَمِ عليهما، وكذلك عطفُهُما على الفعل الماضي، وهذان الأخيران من الأدلة التي تفرَّدَ بها ابنُ بَرهان فيما وقفتُ عليه.

ووافقه ابنُ مالكٍ في هذه الاستدلالات، وأضاف إليها دليلين آخرين وهما: اتصالُهما بتاء التأنيث الساكنة، نحو: نِعْمَتِ المرأةُ، وبِئْسَتِ الجاريةُ؛ لأنَّ هذه التاءَ يختصُّ بها الفعلُ الماضي، ولا تتعدَّاه، فلا يجوز الحكمُ باسميةِ ما اتصلَتْ به، وكذلك اتصالُ الضميرِ المرفوع بهما، كما يتصلُ بالفعل، وذلك كما في حكاية الكسائي: (نِعْمَا رجلَين، ونِعْمُوا رجالًا)، فاتصل الضميرُ بهما، كما اتصل في: قامَا وقامُوا، إذ إنَّ مِن علامات الفعلِ اتصاله بضميرِ الرفعِ البارز[2].

ومن الأدلَّة المعتبرة عند البصريين بناؤهما على الفتح؛ وذلك لكونهما على بناءِ الفعلِ الماضي، ولو كانتا اسمينِ لكانتا مُعرَبتين؛ لأنَّه لا سببَ

شرح الأشموني ٣/٤٠، التصريح ٢/٧٧.

(١) ينظر: شرح اللمع ص ٤١٧.

(٢) شرح التسهيل ٣/٥.

لبنائهما، لأنَّ الاسمَ إنما يُبنى لشبهِه بالحرف، ولا مشابهةَ بين (نِعْمَ، وبِئْسَ) وبين الحرف، فدلَّ بناؤهما على الفتح على أنَّهما فعلانِ ماضيان.

فهذه الأدلةُ هي أبرزُ ما استدلَّ به البصريون ومَن وافقهم في هذه المسألة(١).

أمَّا الفراءُ والكوفيون فاستدلُّوا على اسميَّتِهما بعدَدٍ من الأدلَّةِ أبرزها:

دخولُ حرفِ الجرِّ عليهما، وحرفُ الجرِّ مختصٌّ بالأسماء، ومن ذلك ما حُكِي عن بعض العرب أنه بُشِّر بمولودةٍ، فقيل له: نِعْمَ المولودةُ مولودتُك، فقال: واللهِ ما هي بِنِعْمَ المولودةُ، نصرُها بكاء، وبرُّها سرقة(٢).

وحُكِي عن بعض العربِ أيضًا أنه قال: "نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيرُ"، فدلَّ دخولُ الجرِّ عليهما على أنَّهما اسمان لا فعلان(٣).

وكذلك: دخولُ حرفِ النداء عليهما، نحو: يا نِعْمَ المولى، ويا نِعْمَ النَّصير، وحرفُ النداء مختصٌّ بالأسماء(٤).

وأيضًا: أنه لا يحسُن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا يصح أنْ يُقال: نِعْمَ الرجلُ أمس، ولا نِعْمَ الرجلُ غدًا، فلمَّا لم يحسُن اقتران الزمان بهما دلَّ على أنهما ليسا بفعلين.

---

(١) ينظر: الإنصاف ٨١/١، التبيين ص ٢٧٤، شرح ابن يعيش ١٢٧/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢، التذييل ٦٩/١٠، ائتلاف النصرة ص ١١٦.

(٢) ينظر: الإنصاف ٩٣/١، التبيين ص ٢٧٦، شرح ابن يعيش ١٢٨/٧، المقاصد الشافية ٥٠٨/٤، ائتلاف النصرة ص ١١٥.

(٣) تنظر: المراجع السابقة.

(٤) تنظر: المراجع السابقة.

ومن أدلتهم: عدم التصرُّف، فلو كانا فعلين لتصرَّفا تصرَّفَ الأفعال، فكان منهما المستقبلُ، والأمرُ، والمصدرُ، واسمُ الفاعل، لأنَّ التصرُّفَ من خصائص الأفعال، فلمَّا لم يتصرَّفا دلَّ على أنَّهما ليسا بفعلين.

ومنها أيضًا: دخولُ اللام عليهما إذا وقعا خبرين، نحو: إنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرجلُ، وهذه اللَّامُ لا تدخلُ إلَّا على الاسم، أو على الفعلِ المضارع، و(نِعْمَ، وبِئْسَ) ليسا مضارعين، والماضي لا تدخل عليه، فثبتَ أنَّهما اسمان.

وكذلك: أنَّه قد جاء عن العربِ قولُهم: نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ، وليس في أمثلة الأفعالِ بناءٌ على وزن (فَعِيلَ)، فدلَّ على أنهما اسمان لا فِعلان.

هذه أبرزُ حُجَجِ الكوفيين في اسمية (نِعْمَ، وبِئْسَ)، وتأوَّل القائلون بالفعلية جميع ما احتجَّ به هؤلاءِ بكلامٍ يطولُ ذكرُه.

والراجح في هذه المسألة هو ما اختاره ابنُ مالك موافقًا فيه لابنِ بَرهانَ وجمهورِ البصريين، وهو القولُ بفعلية (نِعْمَ، وبِئْسَ)؛ وذلك لما تقدَّمَ من الأدلة، وهو كذلك اختيارُ أصحابِ كتبِ الخلافِ النحوي[1].

المسألة الخامسة: فعلية (حَبَّذا).

ذهب ابنُ بَرهان إلى أنَّ (حبَّذا) مركَّبٌ مِن فعلٍ وفاعل[2]، ووافقه ابنُ مالك، وذكر أنَّه ظاهرُ قولِ سيبويه، حيث قال: "والذي اخترتُه مِن كونِ (حبَّ) باقيًا على فعليَّتِه، وكونِ (ذا) باقيًا على فاعليَّتِه، هو مذهبُ اختيارِ

(١) ينظر: الإنصاف ٨١/١، التبيين ص ٢٧٤، ائتلاف النصرة ص ١١٥.

(٢) ينظر: شرح اللمع ص ٤٢٠.

أبي علي، ذكر أبو علي كونَ (حبذا) فعلًا وفاعلًا في البغداديات، الفارسي[١]، وابن برهان، وابن خروف[٢]، وهو ظاهرُ قولِ سيبويه، وزعمَ قومٌ منهم ابنُ هشامٍ اللخمي أنَّ مذهبَ سيبويه جعْلُ (حبَّذا) مبتدأً مخبرًا عنه بما بعده، قال ابنُ خروف[٣]: (حبَّ) فعلٌ، و(ذا) فاعلُه، و(زيدٌ) مبتدأٌ، وخبرُه (حبَّذا)، هذا قولُ سيبويه، وأخطأَ مَن زعمَ غيرَ ذلك"[٤].

دراسة المسألة:

(حبَّذا) من أساليبِ المدح، وتُشْبهُ (نِعْمَ) في المعنى والعمل، إلا أنَّها تزيد بكون الممدوحِ بها محبوبًا للقلب[٥].

وكما يُقال في المدح (حبَّذا) يُقال في الذَّمِّ (لا حبَّذا)، ومِن شواهد استعمالِهما:

أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِيْ فِي الهَوَى ... ولَا حَبَّذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ[٦]

و(حبَّذا) مِن المركَّبات المختلَفِ فيها على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّ (حَبَّذَا) أصلُهما الفعلُ والفاعل، لكنْ صُيِّرا بالتركيب اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء، وما بعدَه خبرُه، وليستْ (حَبَّ) بباقيةٍ على ما كانت

---

(١) ينظر: المسائل البغداديات ص ٢٠١.

(٢) ينظر: شرح الجمل ص ٥٩٩.

(٣) شرح الجمل ٥٩٩/١

(٤) شرح التسهيل ٢٣/٣.

(٥) ينظر: شرح ابن يعيش ٤٠٤/٤، الهمع ٣٨/٣.

(٦) البيت من المتقارب، بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٦، وشرح عمدة الحافظ ص٨٠٢، وأوضح المسالك ٣/ ٢٨٣، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦، والهمع ٢/ ٨٩.

عليه من الفِعْلية، وهذا رأيُ المبّرِدِ، وابنِ السَّـراجِ، والزجَّاجيّ، والسَّـيرافيّ، وابنِ جِنّي، وجمهورِ المتأخرين، كالشَّـلَوْبين، وابنِ عصـفور، ونُسِـب هذا القولُ إلى الخليل وسيبويه.

وأبرز ما احتجَّ به هؤلاءِ هو أنَّهما صـارا بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ بدليل عدمِ تصرُّفِ (ذا) كما تتصرَّفُ في بقية المواضع، وكذلك عدمُ الفصلِ بين (حبَّ) و(ذا)، وقالوا باسميَّتِه لكونِ تغليبِ الاسمِ على الفعل أولى؛ لأنَّه أصلٌ للفعل.

ومِمَّـا يرجِّحُ اسميَّتَـه وجودُ التركيـبِ في الأسمـاء نحو (بَعْلَبَـكّ) بخلاف الأفعال، وكذلك دخولُ ياءِ النِّداءِ عليه، والندءُ من خواصِّ الأسماء[1].

والثاني: أنَّ (حَبَّذَا) بجملتِها فِعْلٌ، والمخصـوصُ هو الفاعل، صـار (حَبَّ) و (ذا) بالتركيب فعلًا لا اسمًا، لكون الفعلِ أسـبقَ من الاسـم، وأكثرَ حروفًا منه، وقد نُسِـب هذا المذهبُ إلى الأخفش، والجَرْمي، والزُّبَيْدي، وخطَّاب الماردي[2].

وثالث المذاهب هو أن (حبَّ) فِعْلٌ و(ذا) فاعلٌ به، وهو مذهبُ ابنِ كَيْسـان، والفارسـي، وابنِ بَرهانَ، وابنِ خروف، وذكر أنَّه الظاهرُ من قولِ سيبويه، وهو الذي اختاره ابنُ مالك.

---

(١) ينظر: المقتضب ١٤٥/٢، الأصول ١٤١/٢، الجمل ص ١١٠، شرح السيرافي ١٢/٣، سر الصناعة ١٣٢/١، التوطئة ص ٢٧٤، شرح الجمل لابن عصفور ٧٥/٢.

(٢) ينظر: شـرح الجمل لابن عصـفور ٧٦/٢، الارتشـاف ٢٠٥٩/٤، المقاصـد الشـافية ٥٥٢/٤.

وسببُ الاختلاف فيما نُسِبَ إلى سيبويه راجعٌ إلى فهمِ كلامه في هذه المسألة، حيث قال: "وزعمَ الخليلُ ـرحمه اللهـ أنَّ (حبّذا) بمنزلةِ حبَّ الشيءَ، ولكن (ذا) و(حبَّ) بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، نحو (لولا)، وهو اسمٌ مرفوع، كما تقول: يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنَّك تقول للمؤنث: حبَّذا، ولا تقول: حبّذهِ؛ لأنَّه صار مع (حبَّ) على ما ذكرتُ لك، وصار المذكَّرُ هو اللازم، لأنَّه كالمثَل"(١).

قال أبو حيان: "قال أستاذنا أبو جعفر بنُ الزبير ـ رحمه الله ـ "لا تَعَلُّقَ لِمن يَنسبُ إليه أنَّ (حَبَّذا) كلَّه اسمٌ بهذا اللفظ؛ إذْ ليس صريحًا، بل لو قيل إنَّ ظاهرَه رَعَى الفصلَ لكان الوجه؛ ألا ترى تنظيرَه بـ(ابن عَمَّ)، وقوله (فالعَمّ مجرور)، وتعويلَه على تعليل بقاءِ (ذا) مع المذكَّرِ والمؤنثِ على صورةٍ واحدةٍ، فلهذا عَوَّلَ ابنُ خروف، وأبو علي الشلوبين على هذا المفهوم"(٢).

واحتج ابنُ مالكٍ لصحَّة هذا القولِ بدليل الاستصحاب، حيث إنَّه لا خلافَ في فعليَّة (حبَّ) وفاعليةِ (ذا) قبل التركيب، وأنَّهما بعد التركيب لم يتغيرا معنًى ولا لفظًا، فوجبَ بقاؤهما على ما كانا عليه، كما وجبَ بقاءُ حرفيةِ (لا) واسميَّة ما رُكِّبَ معها في نحو: (لا غلامَ لك)، وأيضًا لو كان (حبَّذا) مركَّبًا مُخرِجًا لها من نوعٍ إلى نوعٍ لكان لازمًا كلزومِ تركيبِ (إذما)، ومعلومٌ أنَّ تركيبَ (حبَّذا) لا يلزمُ؛ لجوازِ الاقتصارِ على (حبَّ) عند العطف، كقول بعضِ الأنصار رضي الله عنهم: فحبَّذا ربًّا وحَبَّ دينًا.

---

(١) الكتاب ٢/١٨٠.

(٢) التذييل ١٠/١٦٠.

واعترض ابنُ مالك على ابنِ عصـــفور في احتجاجه لاسميَّتِها بالنداء، بأنَّ دخولَ (يا) النداء على فعل الأمرِ أكثرُ من دخولها على (حبَّذا)، ومن ذلك قراءةُ الكســائي: (أَلَا يَا اسْــجُدُوا) وقال العلماءُ: تقديرُه: أَلَا يا هؤلاءِ اسجُدُوا[1]، فكذلك يكون التقدير في يا حبَّذا: يا قومُ حبَّذا، ونحو ذلك[2].

والذي يظهرُ لي أنَّ الراجحَ في هذه المسألةِ هو اختيارُ ابنِ مالك، الذي وافقَ فيه ابنَ بَرهانَ، وهو أنَّ (حبَّذا) فعلٌ وفاعلٌ، ولا يطعنُ في هذا القولِ عدَمُ تغييرِهما مع أحوالِ المخصوصِ بالمدح؛ لكونِهما جريَا مجرَى الأمثال.

المسألة السادسة: مِنْ معاني الكافِ الجارَّةِ (التَّعليل).

يرى ابنُ بَرهانَ أنَّ مِن معاني الكافِ الجارَّةِ التعليلَ، قال في الشـــرح: "و(كَي) معناها الغَرَض، وقد ترِدُ (حتَّى) بذلك المعنى، وكذلك الكافُ، في نحو قوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١]،﴿كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٩] وعلى هذا يكونُ التقديرُ في قولِ الخليل وســيبويه: ﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ [القصص: ٨٢]: أيْ أعجَبُ؛ لأنَّه لا يُفلحُ الكافرون"[3].

ووافقه ابنُ مالكٍ في هذا المعنى، حيث قال: "وجعلَ ابنُ بَرهانَ مِن هذا قولَه تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ أيْ: أعجَبُ؛ لأنَّه لا يُفلحُ

(١) ينظر: حجة القراءات ص ٥٢١، النشر في القراءات العشر ٣٣٧/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٣/٣-٢٤.

(٣) شرح اللمع ١٢٨.

الكافرون، وكذا قدَّره، ثم قال: وحكى سيبويه: كما أنَّه لا يعلَمُ فتجاوزَ اللهُ عنه، أي: لأنَّه لا يعلَم"[١].

وقال في شرح الكافية:"كونُ الكافِ الجارَّةِ حرفَ تشبيهٍ هو المشهور، ودلالُتها على التعليلِ كثيرةٌ كقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٨].

وكقوله: ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ أي: أعجب؛ لأنَّه لا يُفلحُ الكافرون، كذا قدَّرَه ابنُ بَرهان"[٢].

دراسة المسألة:

مِن المعلوم أنَّ أشهَرَ معاني الكافِ الجارَّةِ التشبيهُ، إلَّا أنَّها قد تأتي لمعانٍ أُخَر ذكرَها النحاة[٣]، ومن هذه المعاني ما ذكره ابنُ بَرهانَ، واختاره ابنُ مالك وهو معنى التعليل، ومن شواهد هذا المعنى الآياتُ السابقة، وقد أثبتَه بعضُهم، ونفاه الأكثرون، كما ذكر ابنُ هشام، وبعضُهم قيَّد جوازَه بأنْ تكونَ الكافُ متصلةً بـ(ما) الزائدة، كما فعلَ المالقيُّ حين لم يذكُرْ هذا المعنى في حرف الكاف، وإنما ذكَرَه في مادة مستقلةٍ وهي (كَما) [٤]، إلَّا أنَّ حمْلَها على هذا المعنى في قوله تعالى﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ يرُدُّ على هذا القيد[٥].

---

(١) شرح التسهيل٣/١٧٣.

(٢) شرح الكافية ٢/٨١١.

(٣) ينظر: في معاني الكاف: رصف المباني ص ٢١٣، الجنى الداني ص ٨٤، مغني اللبيب ٣/٧.

(٤) ينظر: رصف المباني ص ٢١٣.

(٥) ينظر: المغني ٣/٧-٨.

وقدْ أثبتَ معنى التعليل لهذا الحرفِ جماعةٌ منهم الأخفش[١]، مستدلِّينَ بما حكاه سيبويه عن العرب: "كما أنَّه لا يعلَمُ، فتجاوزَ الله عنه". أي: لأنَّه لا يعلَم[٢].

وذهبَ جمهورُ المفسِّرين إلى أنَّ معنى الكافِ في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨] هو التشبيه، أي: اذكروه مثل ما هداكم، وكذلك في قوله عز وجل﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ ﴾أي: مثل ما أرسلنا[٣].

أما قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللهَ﴾ [القصص: ٨٢] وقوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ فذهب المفسرون إلى أنَّ (وَيْكأنَّ) كلَّها كلمةٌ متصلةٌ بسيطةٌ، ومعناها: ألم تَرَ أنَّ الله[٤].

أمَّا أهلُ اللغةِ فقد أشكلَتْ عليهم هذه اللفظة كما قال الزجاج[٥]، وذهبوا فيها إلى عِدَّةِ مذاهب، أحدها: أنَّ «وَيْ» كلمةٌ برأسِها وهي اسمُ فعلٍ معناها أَعْجَبُ أيْ أنا، والكافُ للتعليل، وأنَّ وما في حَيِّزها مجرورةٌ بها، والتقدير: أَعْجبُ؛ لأنَّه لا يفلحُ الكافرون، وقياسُ هذا القولِ أَنْ يُوْقَفَ على «وَيْ» وحدها.

---

(١) ينظر: الجنى الداني ص ٨٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٤٠/٣.

(٣) ينظر: تفسير ابن عطية ٢٧٢/١، تفسير القرطبي ٤٢٧/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٧٢/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٦/٤، البحر المحيط ٣٢٩/٨، الدر المصون ٦٩٨/٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٥٦/٤.

وهذا القولُ حكاه سيبويه عن الخليل، وهو الذي ذهب إليه ابنُ بَرهان واختاره ابنُ مالك.

والثاني: كذلك (وَيْ) للتعجُّبِ، و(كأنَّ) هنا للتشـــبيه، إلاَّ أنَّه ذهبَ منها معناها، وصارت للخبرِ واليقين، وكذلك يُناسِب هذا المعنى الوقفُ على (وَيْ).

والثالث: أنَّ «وَيْكَ» كلمةٌ برأسِـــها، والكافَ حرفُ خطابٍ، و(أنَّ) معمولُه محذوفٌ، أي: أعلمُ أنه لا يُفْلِحُ. ويُناســـب هذا المعنى الوقوفُ على «وَيْكَ».

والرابع: أنَّ أصلَها: (وَيْلَكَ) فحذَفَ، وإليه ذهب الكسائيُّ وأبو حاتم وجماعةٌ، ويناسبها كذلك الوقوف على (وَيْكَ).

وخطَّأ الزجاجُ هذا القولَ من عدَّةِ أوجه، وذكر أنَّ الصـــحيحَ هو قولُ الخليلِ وسيبويه، حيث قال: "وقال بعضُ النحويين – وهذا غلَطٌ عظيم – إنَّ مَعناها: وَيْلَكَ اعْلَمْ أنَّه لا يُفلحُ الكافرون، فحذَفَ اللام فبقيتْ (وَيْكَ) وَحَذَفَ (اعلم) أنَّه لا يفلح الكافرون، وهذا خطأٌ مِن غيرِ جهةٍ: لو كان كما قال لكانت (أنَّ) مكسورةً كما تقول: ويلَكَ إنَّه قَدْ كَانَ كذا وكذا، ومن جهة أخرى: أنْ يُقَالَ لمن خاطَبَ القومَ بهذا فقالوا: ويلَكَ "إنَّه لا يُفلحُ الكافرون"، ومن جهة أخرى: أنَّه حذَفَ اللامَ من (وَيْل)، والقولُ الصـــحيح في هذا ما ذكرَهَ سيبويه عن الخليل ويونس"[1].

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٦/٤، البحر المحيط ٣٢٩/٨، الدر المصون ٦٩٨/٨.

وبعد عرض هذه الأقوال يترجح لي اختيارُ ابنِ مالكٍ الموافقُ لقول ابنِ بَرهانَ، وهو القول بأنَّ «وَيْ» كلمةٌ برأسِها وهي اسمُ فعلٍ معناها أَعْجَبُ أيْ أنا، والكافُ للتعليل.

المسألة السابعة: مجيءُ (أَوْ) للإضراب.

ذكر ابنُ بَرهانَ أنَّ مِن معاني (أَوْ) أنَّها تجيءُ للإضـــراب، فتكونُ بمعنى (بَلْ)، وهذا القولُ نقلَه عن أبي علي الفارسي، قال في شرح اللُّمع: "قال أبو علي: (أَوْ) حرفٌ يُستعمَلُ على ضربين: أحدِهما: أنْ يكونَ لأحدِ الشيئين، أو الأشياء في الخبر أو الاستفهام، والآخر: أنْ يكونَ للإضراب عمَّا قبلَه في الخبر أو الاستفهام"(١)، ثم وضَّحَ ابنُ بَرهانَ المرادَ بهذا الضَّربِ بقوله: "وأما الضَّرْب الثاني فنحو: أنا أخرجُ، ثم تقول، أو أُقيمُ، أضربْتَ عن الخروج، وأثبَتَّ الإقامةَ كأنَّك قلتَ: لا بَلْ أُقيمُ"(٢).

ومجيءُ (أَوْ) على هذا المعنى هو قولُ الكوفيين، والفارسي، وابنِ جني، وابنِ بَرهان، وهو اختيارُ ابنِ مالك، قال في شرح الكافية الشافية: " وأجاز الكوفيون موافقتها (بَلْ) في الإضراب، وحكَى الفراءُ: "اذهبْ إلى زيدٍ، أو دَعْ ذلك، فلا تبْرَح اليوم"، فالظاهرُ أنَّ هذا إضرابٌ صريحٌ، ووافق الكوفيين أبو علي، وابنُ بَرهان"(٣).

---

(١) شرح اللمع ص ٢٤٧.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/٢٢١.

وقال في شرح التسهيل: "ومِن مجيئها للإضراب قراءةُ أبي السَّمَّال[١]: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ١٠٠] قال أبو الفتح: معنى (أوْ) هنا (بَلْ) بمنزلة (أمْ) المنقطعة فكأنَّه قال: بَلْ كُلَّما عاهدوا عهدًا، قال: و(أوْ) التي بمنزلة (أمْ) المنقطعة موجودة في الكلام كثيرًا[٢]، وقال الفراء في قوله تعالى﴿ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]: (أوْ) هنا بمعنى (بَلْ)[٣] ، كذا جاء في التفسير، مع صحَّتِه في العربية"[٤].

دراسة المسألة:

ذكر العلماءُ أنَّ أبرزَ معاني (أوْ) هي التخيير، والإباحة، والشَّكُّ، والإبهامُ، والتفصيلُ[٥]، واختلف النحاةُ في مجيئها للإضراب، فمنهم مَن أجاز استعمالَها بمعنى (بَلْ) مطلقًا، وهذا قولُ الكوفيين وأبي علي الفارسي وابن جني، وابن بَرهان[٦].

---

(١) تنظر قراءته في المحتسب ١/١٨٣.

(٢) ينظر: المحتسب ١/١٨٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/٧٢.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٦٣.

(٥) ينظر في معاني (أو): الأزهية ص ١١١، رصف المباني ص ١٣١، الجنى الداني ص ٢٢٧، مغني اللبيب ١/٣٩٨.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٧٢، المحتسب ١/١٨٣، أمالي ابن الشجري ٣/٧٧، الإنصاف ٢/٣٩١، توجيه اللمع ص ٢٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩١، الجنى ص ٢٢٩، المغني ١/٤١٨.

ومنهم مَن قيَّد استعمالها للإضراب بشرطين، لا مطلقاً: الشرطُ الأولُ: تقدُّمُ نفيٍ أو نهيٍ، يعني: لا تكون (أوْ) للإضراب إلا إذا تقدَّمَ النهي أو النفي عليها.

والشـــرط الثاني: إعادةُ العامل، نحو: ما قام زيدٌ أو ما قام عمروٌ، ولو قال: ما قام زيدٌ أو عمروٌ، لم يصِـحّ اسـتعمالُها للإضـراب، فلا بُدَّ إذن مِن إعادة العامل، وتقدُّمِ النفي أو النهي عليها، ونُسِب هذا القول إلى سيبويه[1]، في حين ذهب البصـريون وأكثرُ النحاة إلى أنَّها لا تُسـتعمل للإضـراب مطلقًا[2].

والذي اختاره ابنُ مالك هو قول الكوفيين ومَن وافقهم، كالفارسـي، وابن جني، وابنِ برهان، قال في نظمه:

خيِّر أَبِحْ قسِّم بأوْ وأَبهِم ... واشكُكْ وإضْرابٌ بها أيضًا نُمِيْ

واستدلَّ هذا الفريقُ على صحَّة مجيئها للإضراب بكثرة شواهدِها مِن كتاب الله تعالى ومِن كلام العرب، فمن شواهدِها الآيتان السابقتان، وكذلك قولُه عز وجل: ﴿ثُمَّ قَسَـتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَـدُّ قَسْـوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ

(١) ينظر: الجنى ص ٢٢٩، المغني ٤١٧/١، الهمع ١٧٣/٣.

(٢) ينظر: المقتضـب ٣٠٤/٣، شـرح السـيرافي ٤٢٧/٣، أمالي ابن الشـجري ٧٧/٣، الإنصـاف ٣٩١/٢، شـرح الجمل لابن عصـفور ١٩١/١، الجنى ص ٢٢٩، المغني ٤١٨/١.

هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧]، وقوله عز وجل: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩].

ومن كلام العربِ ما جاء في قولِ الشاعر(١):

بَدَتْ مثل قَرْنِ الشمس في رَوْنَقِ الضُّحَى ... وصُورَتِهَا أو أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

وكذلك قول جرير(٢):

مَاذَا ترى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمتُ بِهِم ... لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُم إِلَّا بِعَدَّادِ

كَانُوا ثَمَانِين، أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَة ... لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

ففي هذه الشواهد جاءت (أَوْ) بمعنى (بَلْ) للإضراب.

أما الجمهور فلا يرون في هذه الشواهد حُجَّةً لهم؛ لأنَّ (أَوْ) فيها للإبهام أو الشك، فهي لم تخرج عن أصلها، ففي الآية: ﴿إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، حكايةٌ لقول المخلوقين، وتأويله: وأرسلناه إلى جمعٍ لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أوْ يزيدون(٣).

---

(١) البيت من: الطويل، لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٥٧، وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ٧٢/١، شرح السيرافي ٤٣١/٣، الخصائص ٤٦٠/٢، الإنصاف ٣٩١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٩١/١، الأزهية ص ١٢١.

(٢) البيتان من البسيط، ينظر: ديوان جرير ص ٧٤٥، وهو من شواهد: شرح اللمع لابن برهان ص ٢٤٩، شرح عمدة الحافظ ص ٧٢٦، شرح ابن عقيل ٢٣٣/٣، مغني اللبيب ٤١٩/١، الهمع ٣٧١/٣، شرح الأشموني ١٠٨/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٣٠٤/٣، شرح السيرافي ٤٢٧/٣، أمالي ابن الشجري ٧٧/٣، الكشاف ٦٢/٤، الإنصاف ٣٩١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٩١/١، البحر المحيط ١٢٥/٩،

قال النحاس: "قال أبو عبيدة والفراءُ هي بمعنى (بَلْ) وهذا خطأٌ عند أكثرِ النحويين الحذَّاق، ولو كان كما قالا لكان: وأرسلناه إلى أكثرِ من مائة ألف واستغنى عن (أوْ)"[١].

ووجْهُ (أوْ) في الآيات الأخرى أنْ تكونَ للتخيير، أو للإبهام[٢]، وما جاء منها في الشِّعر فليست بمعنى (بَلْ)؛ لأنَّ مذهبَ الشعراء أنْ يُخرِجوا الكلامَ مُخْرَجَ الشكِّ وإنْ لم يكن هناك شكٌّ؛ ليدلُّوا بذلك على قوَّةِ الشَّبه[٣].

والذي يظهر لي أنَّ اختيارَ ابنِ مالك وموافقتَه لابنِ بَرهانَ في هذه المسألة هو خلافُ الراجح، وأنَّ (أوْ) لا تخرج عن أحد المعاني التي ذكرها الجمهور، وأمَّا ما احتجَّ به القائلون بالإضراب فيمكنُ توجيهُه على التخيير أو الإبهام وذلك لأغراضٍ بلاغية.

الجنى ص ٢٢٩، المغني ٤١٨/١.

(١) معاني القرآن ٦٠/٦.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٤٢٧/٣، أمالي ابن الشجري ٧٨/٣، المغني ٤٢١/١.

(٣) ينظر: الإنصاف ٣٩٤/٢.

المبحث الثاني: الاعتراضات:

المسألة الأولى: دلالةُ (كان) الناقصةَ على الزمانِ دونَ الحدث.

ذهب ابنُ بَرهانَ إلى أنَّ (كان) وأخواتِها سُمِّيَتْ بالأفعالِ الناقصةِ لكونِها لا تدُلُّ على الحدَث، وإنَّما هي لمجرَّدِ الزمان، فصارت ناقصةَ الدلالة، وأنَّ الخبرَ هو الحدَثُ الذي قُصِدَ الإخبارُ به عن اسمِها(١).

واعترض على هذا القول ابنُ مالك حيث ذهب إلى أنّها دالةٌ على الحدَثِ كما هي دالةٌ على الزمان، إلّا (ليسَ) فلا تدلُّ على حدَثٍ كما لا تدلُّ على الزمان، وإنما سُمِّيَتْ نواقصَ لعدَمِ اكتفائها بمرفوعها، قال في شرح التسهيل: "زعمَ جماعةٌ منهم ابنُ جني، وابنُ بَرهانَ، والجرجانيُّ أن (كان) وأخواتِها تدُلُّ على زمن وقوعِ الحَدَث، ولا تدُلُّ على حدَث، ودعواهم باطلةٌ من عشَرَةِ أوجه"(٢).

دراسة المسألة:

في الأفعال الناقصةِ خلافٌ بين النحويين، هل تدلُّ على معنى الحدَثِ أم هي لمجرَّدِ الزمان؟

فذهب أكثرُ النحاةِ إلى أنَّ نقصانَ هذه الأفعالِ هو عدمُ دلالتِها على معنى الحدَث، وأنَّ تمامَها هو دلالتُها على الحدث والزمان، ومِن هؤلاء: ابن

(١) ينظر: شرح اللمع ص ٤٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٣٨.

السراج، والفارسي، وابن جني، وابن بَرهانَ، والجرجاني، وأبي البقاء العكبري، وابن يعيش، والشلوبين[١].

قال أبو حيان: "وهو ظاهرُ مذهب سيبويه"[٢]، إشارةً إلى نصِّه في الكتاب، إذ يقول: "واعلم أنّه لا يجوزُ لك أنْ تقولَ: عَبْدَ الله المقتولَ، وأنت تريدُ: كُنْ عبدَ اللهِ المقتولَ؛ لأنَّه ليس فعلًا يصلُ مِن شيءٍ إلى شيءٍ، ولأنّك لستَ تشيرُ له إلى أحدٍ"[٣]، وجاء في شرح التصريح أنَّ هذا القولَ هو مذهبُ سيبويه وأكثرِ البصريين[٤].

وذهب ابنُ مالكٍ وغيرُه إلى أنَّ هذه الأفعال تدلُّ على الحدَثِ والزمان، كسائر الأفعال، وإنما سُمِّيَتْ بالناقصة لعدَمِ اكتفائها بالمرفوع، وإنَّما لم تكتفِ بمرفوع؛ لأنَّ حدثَها مقصودٌ إسنادُه إلى النسبة التي بين معموليها، ونسَبَ هذا القولَ إلى كلٍّ مِن سيبويه، والمبرد، والسيرافي، ثم أطال في الردِّ على القائلين بعدَمِ دلالتِها على معنى الحدث، وأبطلَ دعواهم من عشرة أوجه، سأقتصر على أهمِّها، وتُنظرُ البقيَّةُ في كتابه شرح التسهيل[٥].

فمِن أهمِّ الأدلَّة التي احتجَّ بها استدلالُه بالأصل، حيث ذكر أنَّ النحاةَ جميعًا يذهبون إلى أنَّ (كان) وأخواتِها أفعالٌ، ومِن المعلوم أنَّ الفعلَ يدلُّ على

---

(١) ينظر: الأصول ٨٢/١، المسائل العسكرية ص ٩٦، التمام لابن جني ص ١٧١، المقتصد ٣٩٨/١، اللباب ١٦٤/١، شرح المفصل ٣٣٦/٤، التوطئة ص ٢٢٤.

(٢) الارتشاف ص ١١٥١، التذييل ١٣٣/٤.

(٣) الكتاب ٢٦٤/١.

(٤) ينظر: ٢٤٩/١.

(٥) ٣٣٨/١-٣٤١.

الحدث والزمن؛ فإذا كانت (كان) وأخواتُها أفعالًا؛ فإنها تدلُّ لا محالةَ على الحدث والزمن؛ إبقاءً للأصـــل: وهو دلالةُ الفعلِ عليهما، قال ابن مالك: "ودعواهم باطلة من عشرة أوجه: أحدها: أنَّ مُدَّعِيَ ذلك مُعترِفٌ بفعليَّةِ هذه العوامل، والفعليةُ تســـتلزمُ الدلالةَ على الحدثِ والزمان معًا، إذ الدالُّ على الحدث وحده مصدرٌ، والدالُّ على الزمان وحده اسمُ زمان، والعوامل المذكورة ليســـت بمصـــادرَ ولا أسماء زمان، فبطُلَ كونُها دالةً على أحد المعنيين دون الآخر.

الثاني: أنَّ مُدَّعيَ ذلك مُعترِفٌ بأنَّ الأصـــلَ في كلِّ فعلً الدلالةُ على المعنيين، فحكمُه على العواملِ المذكورةِ بما زعَمَ إخراجٌ لها عن الأصـــل، فلا يُقبل إلا بدليل"[(١)].

فهذان الوجهان من أدلةِ اســـتصـــحابِ الحال، وهو كما عرَّفه ابنُ الأنباري: إبقاءُ حالِ اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدمِ دليلِ النقلِ عن الأصل[(٢)]، وذكر أنَّه من الأدلةِ المعتبرة[(٣)]، وأورده السيوطيُّ في اقتراحه من بين الأدلة التي استدلَ فيها النحاة بالأصل[(٤)].

ومِن أهمِّ هذه الأدلةِ أيضًـــا: أنَّ هذه الأفعالَ لو لم يكن لها مصـــادرُ لم تدخل عليها (أنْ)، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعراف: ٢٠]؛

---

(١) شرح التسهيل ٣٣٨/١.

(٢) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦.

(٣) ينظر: لمع الأدلة ص ١٤١.

(٤) ينظر: الاقتراح في أصول النحو ص ١٣٧.

لأنَّ (أنْ) هذه وما وُصِلَتْ به في تأويل المصدر، وقد جاء مصدرُها صريحًا في قول الشاعر(١):

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيكَ يَسِيرُ

قال أبو حيان: "وهذا أحدُ الوجوهِ العشرةِ التي ردَّ بها المؤلفُ على مَنْ قال إنها لا تدلُّ على الحدَث، وهو أقواها؛ إذ هو دليلٌ سَمْعيٌّ ثابتٌ من لسان العرب"(٢).

وذهب ابنُ خروف، وابن عصفور إلى أنها أُشتُقَّتْ من مصادرَ لم يُنطَقْ بها، قال ابن عصفور: "وقد تقرَّرَ من كلام العرب أنهم قد يستعملون الفروعَ، ويُهملون الأصول، والذي حمَلَ على ادَّعاءِ مصادرَ لهذه الأفعال قد رفضَ النطقَ بها أنَّها أفعال، فينبغي أنْ تكونَ بمنزلة سائر الأفعالِ في أنَّها مأخوذةٌ مِن حدَثٍ، ومما يدُلُّ على أنَّ في هذه الأفعال معنى الحدثِ أمْرُهُم بها، وبناءُ اسمِ الفاعل منها، نحو: كُنْ قائمًا، وأنا كائنٌ منطلقًا، والأمرُ لا يُتصوَّر بالزمان، وكذلك لا يُبنَى اسمُ الفاعل من الزمان"(٣).

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٩، ووالارتشاف ص ١١٥٢، تخليص الشواهد ص ٢٣٣، وشرح الأشموني ١/ ١١٢، التصريح ١/ ١٨٧، وشرح ابن عقيل ص ١٣٨، والمقاصد النحوية ٢/ ١٥، والهمع ١/ ٣٦٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٣٦/٤.

(٣) شرح الجمل ٣٧٠/١.

واعترض عليهم أبو حيان بالسَّماع، حيث قال: "والصحيحُ أنَّ لها مصادر، وقد أعملتْها العربُ إعمالَ أفعالِها، قالوا: كونُك مطيعًا مع الفقرِ خيرٌ من كونِك عاصيًا مع الغنى"(١).

والذي يترجَّحُ لي في هذه المسألة هو صحةُ اعتراضِ ابنِ مالكٍ على ابنِ بَرهانَ، وأنَّ اختيارَ ابنِ مالك القائل بأنَّ كان تدلُّ على الحدث الذي هو الكون، هو الراجح، خلافًا لابن بَرهانَ وغيرِه، بدليل مجيء المصدرِ وكذلك اسم الفاعل منها، كما تقدم، ومعلوم أنَّ المصدرَ هو الحدثُ المجردُّ من الزمان، واسم الفاعل يدلُّ على الحدثِ ومن قام به، فهي إذنْ تدلُّ على الحدَثِ وهو الكَون.

المسألة الثانية: جوازُ تقدُّمِ خبرِ (ليسَ) عليها.

ذهب ابنُ بَرهانَ إلى جوازِ تقدُّمِ خبرِ (ليسَ) عليها، معتلًّا لجواز ذلك بالسَّماع والقياس، قال في شرح اللُّمع: "ولنا في جوازه روايةٌ ودرايةٌ: فأمَّا الروايةُ، فقولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ [هود: ٨]، وتقدُّمُ معمولِ الخبرِ كتقدُّمِ عاملِه.

وأمَّا الدِّرايةُ، فإنَّ (إنَّ) إذا كان خبرُها غيرَ ظرف، لم يصِح تقدُّمُه لا على اسمِها ولا عليها، و(كان) يصحُّ تقدُّمُ خبرِها على اسمها وعليها، فلمَّا كانت (ليسَ) بمثابتها في أحدِ الوجهين، كانت كذلك في الوجه الآخر، هذه علةٌ تطَّرد وتنعكس"(٢).

---

(١) الارتشاف ص ١١٥٢، التذييل ٤/١٣٥.

(٢) شرح اللمع ص ٥٨-٥٩.

واعترض ابن مالك على هذا القول، حيث ذهب إلى امتناع تقدُّمِ الخبرِ عليها، قال في شرح التسهيل: "واختُلِفَ في تقديم خبرِ (ليسَ) عليها، فأجازه سيبويه، ووافقه السيرافي، والفارسي، وابنُ بَرهانَ، والزمخشري.

ومنعه الكوفيون، وأبو العباس، وابنُ السراج، والجرجاني، وبه أقولُ؛ لأنَّ (ليس) فعلٌ لا يتصرَّفُ في نفسه، فلا يتصرَّفُ في عمله، كما وجبَ لغيره من الأفعال التي لا تتصرَّفُ كـ(عَسَى) و(نِعْمَ) و(بِئْسَ) وفِعْلِ التعجُّب"[(١)].

دراسة المسألة:

تقدُّمُ خبرِ (ليس) عليها من المسائل الخلافيةِ التي وقعَتْ بين البصريين والكوفيين[(٢)]، إذ ذهب البصريون إلى جواز تقدُّمِ الخبر عليها معتلِّينَ بالسَّماع والقياس، ووافق البصريين في هذا القول جمع من النحاة، منهم: أبو علي الفارسي، وابنُ جني، وابنُ بَرهانَ، والزمخشري، والشلوبين، وابنُ يعيش، وابنُ عصفور، وابنُ أبي الربيع، ونسبه ابن جني إلى سيبويه[(٣)].

واعتلَّ هؤلاءِ بعلَّتَي السَّماع والقياس، أمَّا السماعُ فعلَى النحوِ الذي ذكرَه ابنُ بَرهان في الآية السابقة، في حين تعدَّدت أقيستُهم في هذه المسألة:

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٥١.

(٢) ينظر في هذه المسألة: المسائل الحلبيات ص ٢٨٠، الخصائص ١/١٨٨، أسرار العربية ص ١٤١، الإنصاف ص ١٣٨، التبيين ص ٢٤٤، توجيه اللمع ص ١٣٩، التوطئة ص ٢٢٨، شرح الكافية للرضي ٤/٢٠١، الارتشاف ص ١١٧١، المقاصد الشافية ٢/١٧٠، ائتلاف النصرة ص ١٢٣، شرح الأشموني ١/٣٧٠، التصريح ١/٢٤٥.

(٣) ينظر: الإيضاح ص ١٠١، الخصائص ١/١٨٨، المفصل ص ٢٦٩، شرح المفصل ٧/١١٤، التوطئة ص ٢٢٨، شرح الجمل ١/٣٧٤، البسيط ص ٦٧٨.

فالفارسي وابنُ بَرهانَ أجازا تقدُّمَ الخبرِ عليها قياسًا على (كان)؛ لأنَّ كان يجوز فيها تقدَّمُ خبرِها عليها؛ لتصرّفها، نحو: منطلقًا كان زيدٌ، و(ليس) كذلك يجوز فيها على القياسِ، على الرغم من عدمِ تصرُّفِها[1].

وقاسَها ابنُ يعيش على مطلَقِ الأفعال، لكونها فعلًا في نفسِها، واعتلَّ لعدمِ مجيءِ لفظِ المضارعِ منها للاستغناءِ عنه بلفظ المضارعِ، وهذا المعنى لا يُنقِصُها حقَّها، كما في (يَذَرُ) و(يَدَعُ) لَمَّا مُنِعا لفظَ الماضي؛ للاستغناءِ عنه بـ(تَرَكَ)، لم ينقُصْ مِن حُكمِ عملِها، فالعمل لـ(ليس) بحقِّ الأصل، وبالقياس على سائرِ الأفعال[2].

أمَّا ابنُ أبي الربيع فقاس تقدُّمَ الخبرِ عليها على تقدُّمِه على اسمها، نحو: ليس قائمًا زيدٌ، ورأى أنَّ (ليس) وإنْ كانت غيرَ متصرّفةٍ في نفسِها، إلَّا أنَّ لها بعضَ التصرُّف، حيث يصحُّ نفيُها للماضي والحال، والمستقبل، نحو: ليس زيدٌ قائمًا أمس، وليس زيدٌ قائمًا الآن، وليس زيدٌ قائمًا غدًا، فاستُغني عن تصرُّفِها بتقييد الخبرِ بالزمان، فصارت بذلك كأنَّها متصرّفةً، فكما أُجيزَ تصرُّفُها في تقدُّمِ خبرِها على اسمِها، كذلك يجوز تصرُّفُها في تقدُّمِ الخبرِ عليها، فكلاهما تصرُّف[3].

في حين ذهب الكوفيون ومعهم المبردُ ـ كما نُسِبَ إليه ـ وابنُ السراج، والرمانيُّ إلى منع تقدُّمِ خبرِ (ليسَ) عليها، ووافقهم في هذا المذهب

(١) ينظر: الإيضاح ص ١٠١، شرح اللمع ص ٥٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١١٤/٧.

(٣) ينظر: البسيط ص ٦٧٨.

كثيرٌ من المتأخرين: كالجرجاني، وأبي البركات ابن الأنباري، وابن الحاجب، والرضي، وأبي حيان، وابن هشام، والشاطبي، والزَّبيدي وغيرهم، وهو اختيارُ ابنِ مالك، وعدَّه ابنُ هشام مذهبَ المحقِّقين(١).

وعلة المانعين لتقدُّمِ الخبرِ عليها هي عدمُ تصرُّف (ليسَ) في نفسها، ممَّا أدَّى إلى منعِ تصرُّفِها في عملِها، من حيث تقديمِ خبرِها عليها، ويُقصَدُ بعدمِ التصرُّف، أي أنَّ الفعل (ليس) لا يكون منه مضارعٌ، ولا أمرٌ، ولا اسمُ فاعلٍ.

فعدَمُ التصرُّف في نفسه منعَه من التصرُّف في معموله، وهذه العلة جعلت (ليسَ) في المرتبة الثانية من مراتب الأفعال، وهي امتناع تقدُّمِ معمولها عليها، وذلك لضعفِها عن الأفعال المتصرِّفة، إذ يجوز فيها تقدُّمُ معمولِها عليها، نحو: زيدًا أكرمتُ، وذاهبًا كان زيدٌ.

فمقتضى الترتيبِ بين الأفعالِ المتصرِّفةِ والأفعالِ غيرِ المتصرِّفةِ والحروفِ المشبَّهةِ بالأفعال أنْ ينقصَ كلُّ قسمٍ مِن هذه الأقسام عمَّا قبلَه درجةً في العمل، فالأفعال المتصرِّفةُ لها مطلَقُ العملِ من الرفع، والنصب، وتقدُّمِ معمولاتِها، والأفعالُ غير المتصرِّفةِ لها العملُ في المعرفة والنكرة، دونَ تقدُّمِ معمولاتِها، والحروفُ المشبَّهةُ بالأفعال لها العملُ في المعرفة دونَ النكرة، ودونَ

(١) ينظر: الأصول ١/٨٩-٩٠، المسائل الحلبيات ص ٢٨٠، شرح الرماني على الكتاب بتحقيق: د. محمد شيبة ص ٢١٥، الخصائص ١/١٨٨، المقتصد ص ٤٠٨، أسرار العربية ص ١٤١، الإنصاف ص ١٤١، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٧، شرح التسهيل ١/٣٥١، شرح الكافية ٤/٢٠١، الارتشاف ص ١١٧١، اللمحة البدرية ٢/١٣، المقاصد الشافية ٢/١٧٠، ائتلاف النصرة ص ١٢٣.

تقدُّمِ معمولاتِها كذلك، وإنَّما تقدَّمَ خبرُ (ليسَ) على اسمِها لِتزيدَ درجةً في العمل عن (ما)، ومُنِع تقدُّمُ خبرِها عليها لِتنقُّصَ درجةً عن الأفعال المتصرِّفة.

وهذا الجواب اعترض به ابنُ الأنباري في الرد على اعتلال البصريين بالقياس[1]، وتابعه في ذلك ابنُ مالك، إذ يقول: " وكان مقتضى شَبَهِ (ليسَ) بـ(ما) و(عَسَى) بـ(لعلَّ) امتناعَ توسيطِ خبريهما، كما امتنع توسيطُ خبري شبيهيهما، ولكنْ قُصِدَ ترجيحُ ما له فعليَّةٌ على ما لا فعليَّةَ له، والتوسيطُ كافٍ في ذلك، فلم تجُز الزيادةُ عليه تجنُّبًا لكثرة مخالفةِ الأصل"[2].

وأجاب هؤلاء المانعون عن الاعتلال بالسَّماع في الآية السابقة بأربعةِ أجوبةٍ:

أحدها: أنَّ المعمولَ قد يقعُ حيث لا يقعُ العامل، نحو: أمَّا زيدًا فاضْرِبْ، وعمرًا لا تُهِنْ، وحقَّكَ لن أُضِيعَ، فكما لم يلزمْ من تقديمِ معمولِ الفعل بعد (أمَّا) تقديمُ الفعل، ولا مِن تقديمِ معمول المجزوم، والمنصوب على (لا)، و(لن) تقديمُهما عليهما، كذلك لا يلزمُ من تقديمِ معمولِ خبرِ (ليسَ) تقديمُ الخبر.

والثاني: أنَّ (يومَ يأتيهم) منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ؛ لأنَّ قبلَه: (ما يحبِسُه) فـ(يومَ يأتيهم) جوابٌ، كأنَّه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و(ليس مصروفًا) جملةٌ حاليةٌ مؤكِّدةٌ أو مستأنِفةٌ.

---

(١) ينظر: الإنصاف ص ١٤٢.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٥١.

والثالث: أنْ يكونَ (يوم يأتيهم) مبتدأً مبنيًّا لإضافتِه إلى الجملة، وذلك سائغٌ مع المضارعِ كسوغِه مع الماضي.

والرابع: أنَّه تمَّ التسليمُ بأنَّ (يوم) معمولُ (مصروفًا) فإنَّه سائغٌ تقدُّمُه على (ليسَ)؛ لكونِه ظرفًا، والظرفُ يُتوسَّعُ فيه ما لا يُتوسَّعُ في غيره[1].

والراجح في هذه المسألة هو المنع، وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ وجمهورِ المتأخرين، وعدَّهُ ابنُ هشامٍ مذهبَ المحققين، وذلك لوجاهة حجج المانعين، ولافتقاد السماع الصريح فيها، حيث إنه لم يثبت مصرَّحًا تقديمُ خبرِ (ليس) عليها، نقل أبو حيان عن السهيلي قولَه: "قائمًا لسْتُ، وقيامًا لسْنا، وخارجين لسْنا، ما أظنُّ العربَ فاهتْ بمثلِه قطُّ"[2].

وقد ذكر أنه تتبع دواوين العرب، فلم يظفر بتقديمِ خبرِ (ليسَ) عليها ولا معمولِه، إلَّا ما دلَّ عليه ظاهرُ الآيةِ السابقة، وقولُ الشَّاعر[3]:

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً ... وَكُنْتُ أَبِيًّا فِي الْخَفَا لَسْتُ أَقْدُمُ

فظاهر هذا البيتِ أنَّ قولَه: "في الخنا" متعلِّقٌ بقولِه: "أقدُمُ"، و(أقدُمُ) خبرُ (ليس)، ويجاب عنه بأنَّ المعمولَ قد يقعُ حيث لا يقعُ العامل، فلا يلزمُ

(١) ينظر: الإنصاف ص ١٤٢، اللباب ١/١٦٩، شرح التسهيل ١/٣٤٥، شرح الكافية للرضي ٤/١٠٢، التذييل ٤/١٨١، المقاصد الشافية ٢/١٧٥.

(٢) التذييل ٤/١٨٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل ولم أقف عليه إلا عند أبي حيان، ينظر: البحر المحيط ٦/١٢٧، التذييل ٤/١٨٠.

من تقديم معمولِ خبرِ (ليسَ) تقديمُ الخبر، وأمَّا الآيةُ فقد أمكنَ فيها وجوهٌ كثيرةٌ تُسقِطُ الاستدلالَ بها كما تقدَّم.

المسألة الثالثة: إلغاءُ عملِ (لا) النافيةِ للجنسِ إذا نُعِتَ اسمُها بمرفوعٍ.

ذهب ابنُ بَرهانَ إلى أنَّ صفةَ اسمِ (لا) لا ترفعُ إلَّا إذا كان الموصوفُ مركَّبًا مع (لا)، نحو: لا رَجُلَ فاضِلٌ عندَك، وأنَّ رفعَ الصفةِ دليلٌ على إلغاء (لا)، فهي واسمُها في موضعِ رفعٍ بالابتداء[1].

واعترض عليه ابنُ مالكٍ بأنَّ الرفعَ يكون مع الإلغاء ومع الإعمال، ولا دليلَ على إلغاءِ (لا)، ولكون شروطِ عمل (لا) متحققةً في هذا المثال، ولا يصِحُّ الحكمُ عليها بالإلغاء دونَ نُقصانِ الشروط[2].

دراسة المسألة:

من المعلوم أنَّ (لا) النّافيةَ للجنسِ محمولةٌ في العمل على (إنَّ)؛ حملًا للشَّيء على نقيضِه، ولعملِها شروطُ ذكرَها النحاةُ، وهي: أنْ تكونَ نافيةً، وأنْ يكونَ المنفيُّ الجنسَ، وألَّا تكرَّرَ، وألَّا يدخلَ عليها جارٌّ، وأنْ يكونَ اسمُها نكرةً، متصلًا بها، وأنْ يكونَ خبرُها أيضًا نكرةً، فإذا اجتمعت هذه الشروطُ نَصَبَت الاسمَ ورفَعَت الخبرَ، نحو: لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ[3].

---

(١) ينظر: شرح اللمع ص ٩٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٦٩.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣/٢، شرح الأشموني ٣٢٩/١، الهمع ٤٦٣/١.

وأجاز النحاة في نعت اسمِها المبنيّ إذا كان مفردًا ومتصلًا بالمنعوت ثلاثةَ أوجه[1]:

الأوّل: النّصبُ على اللّفظ، مع التّنوين، تقول: لا رجُلَ ظريفًا عندَك؛ حملًا على وصفِ المنادى وإنْ كان مبنيًّا، وهذا الوجهُ أكثرُ في الكلام وأحسن[2].

الثّاني: البناءُ على الفتح بغير تنوين، حملًا على لفظ (لا رجُلَ) وإنْ كان مبنيًّا؛ لأنَّ حركةَ البناء هنا شبيهةٌ بحركةِ الإعراب، فتقول: لا رجُلَ ظريفَ عندَك.

الثّالث: الرّفع مع التّنوين، حملًا على موضع (لا) مع اسمِها، لأنَّها في موضع اسمٍ مرفوعٍ بالابتداء، تقول: لا رجُلَ ظريفٌ عندَك.

قال ابنُ مالكٍ في نظمه:

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي ... فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

وهذه الأوجهُ عليها جمهور النحاة، ولا يختصُّ الرفعُ بالإلغاء، بل يكونُ مع الإلغاء والإعمال، خلافًا لابن بَرهانَ، وعلَّتُه أنَّ الاسمَ المنصوبَ لا عملَ

(١) ينظر: اللمع لابن جني ص ٤٦، المرتجل ص ١٨٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٢، الارتشاف ص ١٣١٢، توضيح المقاصد ٥٤٨/١، المقاصد الشافية ٤٣٨/٢، التصريح ٣٥٠/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٨٨/٢، المرتجل ص ١٨٠، الارتشاف ص ١٣١٢.

له بالابتداء، فلا عملَ له في صفته كذلك؛ لأنَّ العاملَ في الصِّفةِ هو العاملُ في الموصوف(١).

وخطَّأَهُ ابنُ مالك قائلًا: "وزعمَ ابنُ بَرهانَ أنَّ صفةَ اسمِ (لا) لا ترفعُ إلا إذا كان الموصوفُ مركَّبًا مع (لا)، وأنَّ رفعَها دليلٌ على إلغاءِ (لا)، وحملَه على ذلك أنَّ العاملَ في الصفة هو العاملُ في الموصوف، والاسمُ المنصوبُ لا عمَلَ للابتداء فيه، فلا عمَلَ له في صفته، والاسمُ المبنيُّ على الفتح إنْ نُصِبَتْ صفتُه دلَّ ذلك عنده على الإعمال، وإذا رُفِعَتْ دلَّ ذلك عنده على الإلغاء، وما ذهب إليه غيرُ صحيح؛ لأنَّ إعمالَ (لا) المشارِ إليها عند استكمالِ شروطِها جائزٌ بإجماع العرب، والحكمُ عليها بالإلغاء دون نُقصانِ الشروط حُكمٌ بما لا نظيرَ له، وقولُه: لا عملَ للابتداءِ في الاسم المنصوبِ غيرُ مسلَّمٍ، بل له عملٌ في موضعه، كما له بإجماعٍ عمَلٌ في موضعِ المجرور بـ(من) في نحو: هل مِن رجُلٍ في الدار؟ فصحَّ ما قلنا، وبطلَ ما ادَّعاه، ولا قوَّةَ إلا بالله"(٢).

وذكر أبو حيانَ أنَّ من نحاةِ المغاربة مَن ذهبَ مذهبَ ابنِ بَرهانَ، إذ يقول: "ووقعَ لبعضِ أصحابِنا وهْمٌ، وهو أنَّ اسمَ (لا) إذا كان معربًا فلا يُتْبَعُ إلا على لفظه، وهو شبيهٌ بما ذهبَ إليه ابنُ بَرهان"(٣).

---

(١) ينظر: شرح اللمع ص ٩٠.

(٢) شرح التسهيل ٢/٦٩.

(٣) التذييل والتكميل٥/٢٨٩.

والراجح عندي هو صحة اعتراض ابنِ مالكٍ على ابنِ بَرهانَ، وأنَّ اختيارَ ابنِ مالكٍ هو الراجح، وهو قولُ الجمهور، خلافًا لابنِ بَرهانَ ومَن وافقَهُ من نحاة المغاربة.

المسألة الرابعة: تعدِّي الفعل (اتَّخَذَ) إلى مفعولَينِ مطلقًا.

ذهب ابنُ بَرهانَ إلى أنَّ الفعلَ (اتَخَذَ) يتعدَّى إلى اثنين مطلقًا، قال في شرح اللُّمع: "ولا نعلَمُ (اتَّخَذَ) إلا يتعدَّى إلى مفعولين، الثاني منهما بمعنى الأول"(١).

في حين يرى ابنُ مالك خلافَ هذا الرأي، لكون تعديَةِ الفعل (اتَّخَذَ) تكون بحسَبِ معناه، فإذا كان بمعنى التصْيير تعدَّى إلى مفعولين، وإنْ كان بمعنى (اكتسَبَ) فهو يتعدَّى إلى مفعولٍ واحد(٢).

دراسة المسألة:

اختلف في تعدِّي الفعلِ (اتَّخَذَ) على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنَّه يأتي على معنيين وهما (اكتسَبَ)، و(صيَّر)، وبحسَبِ هذين المعنيين يتعدَّى الفعل، فإنْ كان بمعنى (اكتسَبَ) كان متعديًا إلى مفعول واحد، وإنْ كان بمعنى (صيَّرَ) تعدَّى إلى مفعولين، وهذا مذهبُ أبي علي الفارسي، واستشهد على تعدِّيه إلى مفعولٍ واحدٍ بقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗاۖ﴾ [العنكبوت: ٤١]، وبقوله تعالى: ﴿لَوۡ أَرَدۡنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهۡوٗا لَّٱتَّخَذۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ [الأنبياء: ١٧]، وكذلك استشهد على

(١) شرح اللمع ص ١٢٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٨٣/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤١/٢.

تعدِّيه إلى مفعولين بقوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةٗ﴾ [المجادلة: ١٦]، وبقوله عز وجل: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلّٗىۖ﴾ [البقرة: ١٢٥].

والمذهب الثاني: أنَّه يتعدَّى إلى اثنين مطلقًا، وهذا قولُ ابنِ بَرهانَ، وقد اعترضَ فيه علَى الفارسي بأنَّ المفعولَ وإنْ كان غيرَ ظاهرٍ إلا أنَّه مقدَّرٌ في الكلام، قال ابنُ بَرهانَ: "يُقال لأبي علي: ألمْ تقُلْ في قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، إنَّ التقديرَ: اتخذوه إلهًا، فحُذِفَ المفعولُ الثاني للدليل، فكذلك التقدير في "اتخذتْ بيتًا" اتخذتْ مِن نسجِها بيتًا، وفي: "أنْ نَتخذَ لهوًا" لو أردنا أنْ نتخذَ شيئًا لهوًا، ولا نعلمُ (اتَّخَذَ) إلا يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما بمعنى الأول"[١].

والمذهب الثالث: أنَّه لا يتعدَّى إلَّا إلى مفعولٍ واحدٍ، والثاني منصوبٌ على الحالِ إنْ وُجِد[٢].

وإلى المذهب الأول أشار ابن مالك في نظمه[٣]:

فكانَ منها وتَخِذْتُ واتَّخَذْ ... إنْ أفهَمَا معنًى عن الكسْبِ انتَبَذْ

وقوله كذلك[٤]:

وهَبْ تَعلَّمْ والتي كصَيَّرَا ... أيضًا بها انصبْ مبتدًا وخبرَا

(١) شرح اللمع ص ١١٩-١٢٠.

(٢) ينظر: التذييل ٤١/٦، الهمع ٥٤٤/١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٤١/٢.

(٤) نظم الألفية باب (ظن) وأخواتها.

والأصلُ ألا يُقتصَرَ على حذْفِ أحدِ المفعولين؛ لأنَّه إنْ حُذِفَ الأوَّلُ بقِي الثاني بلا مُخبَرَ عنه، وإن حُذِفَ الثاني بقِي الأولُ بلا خبرَ، إلَّا إنْ دلَّ على المحذوف منهما دليلٌ فيجوزُ حذفُه، قال ابنُ مالك[1]

وحَذْفُ ما بيَّنَهُ دَلِيلُ ... هُنَاكَ هَهُنا لَهُ سَبِيلُ

وجَائزٌ سُقُوطُ جُزْأَينِ هُنَا ... إنْ كانَ ذِكْرُ مَا تَبَقَّى حَسَنَا

وممَّا سبق يتبيَّنُ صحةُ اختيارِ ابنِ مالكٍ، وصحةُ اعتراضِه على ابنِ بَرهانَ، الذي أوجب تعدِّي (اتَّخَذَ) إلى مفعولين مطلقا، بل يجوز فيه أن يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، وإلى مفعولين؛ سواءً أكان أصلُهما المبتدأَ والخبرَ، أم كان متعدِّيًا لأحدهما بحرف جرٍّ، فهو من أفعال التصييرِ ك(جَعَلَ، ورَدَّ، وتَرَكَ، وصَيَّرَ، ووَهَبَ) [2].

المسألة الخامسة: اعتبارُ إضافةِ المصدرِ من الإضافاتِ اللفظية.

نسَبَ ابنُ مالكٍ في شرح التسهيل إلى ابنِ بَرهانَ القولَ بأنَّ إضافةَ المصدرِ غيرُ محضّةٍ ــ ولم أجدْ لابن بَرهانَ نصًّا صريحًا في شرحه على اللُّمع ــ ثمَّ ضعَّفَ قولَه مِن أربعةِ أوجه، قال ابنُ مالك: "ثم نبهْتُ إلى أنَّ الصَّحيحَ كونُ إضافةِ المصدرِ محضةٌ، وزعمَ ابنُ بَرهانَ أنَّ إضافتَه غيرُ محضة؛ لأنَّ المجرورَ

(١) شرح الكافية الشافية ٥٥٢/٢ :

(٢) ينظر: التذييل ٤٣/٦، أوضح المسالك ٤٥/٢، شرح الأشموني ٣٦١/١، التصريح ٣٦٦/١، الهمع ٥٤٤/١.

به مرفوعُ المحلِّ، أو منصوبُه، كقيامِ زيدٍ، وأكلِ الطَّعامِ، فالأوَّلُ مثل: حسَن الخُلُقِ، والثاني مثل: ضارب العَبْدِ.

قلت: والذي ذهب إليه ابنُ بَرهانَ ضعيفٌ في أربعة أوجه، أحدها: أنَّ المصدرَ المضافَ أكثرُ استعمالًا مِن غير المضاف، فلو جُعِلَتْ إضافتُه في نية الانفصال لزِمَ جعلُ ما هو أقلّ استعمالًا أصلًا، وهو خلافُ المعتاد، الثاني: أنَّ إضافةَ الصفةِ إلى مرفوعها ومنصوبها منويةُ الانفصالِ بالضميرِ المستترِ فيها، فجاز أنْ يَنوي انفصالَها باعتبارٍ آخر، والمصدرُ بخلافِ ذلك؛ فتقديرُ انفصالِه ممَّا هو مضافٌ إليه لا مُحْوِجَ إليه، ولا دليلَ عليه، الثالث: أنَّ الصفةَ المضافةَ إلى مرفوعها أو منصوبها واقعةٌ موقعَ الفعلِ المفرَد، والمصدرَ المضافَ واقعٌ موقعَ حرفٍ مصدريٍّ موصولٍ بالفعل، والموصولُ المشارُ إليه محكومٌ بتعريفِه فليكُنْ الواقعُ موقعِه كذلك، الرابع: أنَّ المصدرَ المضافَ إلى معرفةٍ معرفةٌ، ولذلك لا يُنعَتُ إلا بمعرفةٍ، فلو كانت إضافتُه غيرَ محضةٍ لَحُكِمَ بتنكيرِه ونُعِتَ بنكرة، ولجازَ دخولُ (رُبَّ) عليه، وأنْ يُجْمَعَ فيه بين الألفِ واللامِ والإضافةِ كما فُعِل في الصفةِ المضافةِ إلى معرفةٍ نحو: يا رُبَّ غابطِنا، ورأيتَ الحسنَ الوجهِ"[1].

دراسة المسألة:

تكون الإضافةُ على قسمين: أحدهما: المحضةُ وهي الخالصةُ من تقدير الانفصال، وتُسمَّى أيضًا بالمعنوية؛ لأنَّ فائدتها في المعنى، وتفيدُ إمَّا التعريف أو التخصيص، أي يتعرَّف المضافُ إنْ أُضيفَ إلى معرفة، ويتخصَّصُ إنْ أُضيفَ إلى نكرة.

---

(١) شرح التسهيل ٢٢٨/٣.

والقسم الآخر: الإضافةُ غيرُ المحضة، وهي التي في تقدير الانفصال، وتسمَّى باللفظية؛ لأنَّ فائدتَها راجعةٌ إلى اللفظ فقط، وذلك بحذف التنوينِ، ونوني التثنيةِ والجمع.

ومن هذا القِسم إضافةُ الصفةِ إلى معمولها، كاسمِ الفاعل، واسمِ المفعول، وصيغِ المبالغة، والصفةِ المشبهة، إذا كانت هذه الصفاتُ بمعنى الحالِ أو الاستقبال.

ومذهبُ الجمهورِ أنَّ إضافةَ المصدرِ إلى مرفوعه أو منصوبه من الإضافات المحضة، أما ابنُ بَرهانَ كما نسَبَ إليه ابنُ مالك فقد ذهب إلى خلاف الجمهور في هذه المسألة، حيث ذهب إلى أنَّ إضافتَه غيرُ محضة؛ قياسًا على الصفة؛ لكون المجرورِ به مرفوعَ المحلِّ أو منصوبَه كـ: قيام زيدٌ وأكلَ الطعامَ، وممَّن قال بهذا القولِ أيضًا ابنُ طاهر، وابنُ الطراوة[1].

وضعَّفَ ابنُ مالك هذا القولَ بالأوجه السابقة، قال عنها الشاطبي: "وأظهرُها في الاستدلال الرابع، وفيما عداه نظرٌ"[2]، ويعني به: أنَّ المصدرَ المضافَ إلى معرفةٍ معرفةٌ، ولذلك لا يُنعَتُ إلا بمعرفةٍ، وقوَّةُ هذا الوجهِ مستمدَّةٌ من الاعتضاد بالسَّماع، حيث سُمِع نعتُ المصدر بالمعرفة، وفي هذا

(١) ينظر: الارتشاف ص ١٨٠٥، توضيح المقاصد ٧٨٦/٢، شرح الأشموني ١٢٦/٢، التصريح ١/ ٦٩٧، والهمع ٢/ ٤١٦.

(٢) المقاصد الشافية ٢٢٧/٤.

دلالةٌ على أنَّ إضافتَه محضةٌ، حيث اكتسبَ التعريفَ بإضافتِه إلى معرفة، قال الشاعر(١):

إنَّ وَجْدِيْ بِكِ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِراً مَنْ عَهِدْتُ فِيكِ عَذُولَا

والشاهد فيه قولُه: "وَجْدِيْ بِكِ الشَّدِيدَ"، حيث أفادتْ إضافةُ المصدرِ التعريفَ، بدليلِ نعتِه بالمعرفة.

وهذا الدليلُ يكفي في الردِّ على مَن قال بأنَّ إضافتَه غيرُ محضة، ويؤكِّد صحةَ اعتراضِ ابنِ مالك على ابنِ بَرهانَ، وهو الحجةُ المعوَّلُ عليها عند أغلبِ شُرَّاحِ الألفية والتسهيل(٢).

المسألة السادسة: اعتبارُ (أَيْ) لنداءِ المتوسط.

نسب ابنُ مالك إلى ابنِ بَرهانَ القولَ بأنَّ (أيْ) يُنادَى بها للمتوسط، ولم أجدْ في كتابه ما ينصُّ على مراتبِ حروفِ النداء، وإنما تحدَّث عن عمل (يا) وأحكامِ المنادى(٣).

ونسب أيضًا إلى المبرِّد مناداةَ القريبِ بها، وخطَّأهما في ذلك؛ لافتقاد ما ذهبا إليه إلى الرواية، قال في شرح الكافية الشافية: "الحروفُ التي يُنبَّه بها المنادَى عند البصريين خمسة: "يا" و"أيَا" و"هيَا" و"أيْ" والهمزة.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ٣٦٦، وتوضيح المقاصد ٧٨٧/٢، شرح الأشموني ٢٦/٢، التصريح ١/ ٦٩٧، والهمع ٢/ ٤١٦.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٧٨٦/٢، المقاصد الشافية ٢٢٧/٤، شرح الأشموني ١٢٦/٢، التصريح ١/ ٦٩٧.

(٣) ينظر: شرح اللمع ص ٢٧١.

فمذهبُ سيبويه أنَّ الهمزةَ وحدَها للقريبِ المصْغِي، وغيرَها للبعيد مسافةً، أو حُكمًا، ومذهبُ المبردِ، ومَن وافقَه أنَّ: "أيَا" و"هيَا" للبعيد، و"أيْ" والهمزة للقريب، و"يا" لهما، وزعمَ ابنُ بَرهانَ أنَّ: "أيَا" و"هيَا" للبعيد، والهمزة للقريب و"أيْ" للمتوسط، و"يا" للجميع"(١).

وقال في شرح التسهيل: "وكونُ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد هو الصحيحُ؛ لأنَّ سيبويه أخبر بذلك روايةً عن العرب، ومن زعمَ أنَّ (أيْ) كالهمزة في الاختصاص بالقربِ لم يعتمدْ في ذلك إلا على رأيه، والروايةُ لا تُعارَض بالرأي، وصاحبُ هذا الرأيِ هو المبرد، وتبعَه كثيرٌ من المتأخرين"(٢).

دراسة المسألة:

يرى الجمهورُ بأنَّ للمنادَى مرتبتين: القريب والبعيد، ومذهب سيبويه وجمهورِ البصريين أنَّ حروفَ النداء: (أَيَا)، و(هَيَا)، و(أَيْ)، و(يا)، جميعَها لنداء البعيد حقيقةً أو حُكمًا كالنائمِ والسَّاهي، وقد تُستعمل للقريب للتأكيد، وللمبالغة في التنبيه، أمَّا الهمزةُ فهي لنداء القريب(٣).

والعلَّةُ في النداء بها للبعيد هي إمكانيةُ مدِّ الصوت بها؛ لأنَّ البعيدَ ومَن في حكمِه يحتاج في ندائه إلى مَدِّ الصوتِ ليسْمَعَ، قال سيبويه: " فأمَّا الاسمُ

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/٢٨٩.

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٨٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٢٢٩-٢٣٠، المقتضب ٤/٢٣٣، الأصول ١/٣٢٩، شرح التسهيل ٣/٣٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٧، شرح الكافية للرضي ٤/٤٢٥، الارتشاف ص ٢١٧٩، توضيح المقاصد ص ١٠٥٠، أوضح المسالك ٤/٩، المقاصد الشافية ٥/٢٣٤.

غيرُ المندوب فينبَّه بخمسة أشياء: بـــ(يا)، و(أيَا)، و(هَيَا)، و(أيْ)، وبالألف، نحو قولك: أَحَارِ بنَ عمرٍو، إلا أنَّ الأربعةَ غيرَ الألف قد يســـتعملونها إذا أرادوا أنْ يمدُّوا أصواتَهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرِضِ عنهم، الذي يُرَون أنَّه لا يُقبِلُ عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائمِ المستثقِل"[1].

وهذا هو المذهبُ المختارُ عند ابنِ مالك، أمَّا خلافُه مع المبرد وابنِ بَرهان ففي حرفِ النداءِ (أَيْ)، فالمبردُ جعلَها لنداء القريب، وابنُ بَرهانَ جعلَها لنداء المتوسط.

والفرق بين القولين أنَّ المبردَ لم يخرُجْ عن ترتيب الجمهور في مراتب المنادي، فهو عنده إمَّا بعيدٌ أو قريب، إنما مخالفتُه لهم في (أيْ) إذ جعلها لنداء القريبِ كالهمزة، أمَّا البعيدُ فينادَى له بـ(يا) و(أَيَا) و(هَيَا).

في حين أنَّ ابنَ بَرهانَ ـ كما نسَـــبَ إليه ابنُ مالك ـ جعل للمنادى ثلاثَ مراتبٍ: أحدها: البعيد، وينادى بـــ(يا) و(أَيَا) و(هَيَا)، والثاني: قريب، وينادَى بالهمزة، ومرتبة ثالثة بينهما وهي: المتوسِّط، وينادَى بـ(أَيْ).

وبالرجوع إلى كلام المبردِ في المقتضـــب نجدُ أنَّه يوافقُ ما ذهب إليه سيبويه وجمهورُ البصريين، حيث قال: "وهذه الحروفٌ سوى الألف تكون لمدِّ الصوتِ"[2]، وهو ما نصَ عليه سيبويه، كما تقدَّم، فنسبةُ هذا القولِ للمبرد فيها نظر.

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٩-٢٣٠.

(٢) المقتضب ٤/٢٣٣.

قال الشاطبي: "ونقلَه ابنُ مالكٍ في الشَّرحِ عن المبرد، ولم أَرَ مذهبَه في كتابه المقتضَب إلَّا كمذهب سيبويه والجمهور، فانظر مِن أين نقلَه؟!"(١).

إلا أنَّ جماعةً من المتأخِّرين أخذوا بهذا القول، فجعلوا (أَيْ) لنداءِ القريبِ كالهمزة، معتلِّين لذلك بقِصَرِ صوتِها، فهي لا تُناسِبُ البعيد، ومن هؤلاء: ابن الخشاب، والزمخشري، والجزولي، وابن معطٍ، وابن يعيش، وابن الحاجب، والرضي(٢).

أمَّا جعْلُ المنادَى على ثلاثة مراتب، وهي: القريب، والوسط، والبعيد، فقد قال به الرماني في شرحه على الكتاب، إذ يقول: "الذي يجوزُ فيه إجراءِ الحروفِ التي يُنادَى بها على أربعةِ أوجهٍ: حرفٌ للبعيدِ، وحرفٌ للقريبِ، وحرفٌ للوسطِ بين القريبِ والبعيدِ، وحرفٌ للجميعِ؛ ليكونَ أمَّ حروفِ النِّداءِ، ولا يجوزُ أنْ يُستعمَلَ الحرفُ الذي هو للقريبِ في موضعِ البعيدِ؛ لأنَّه ليس فيه شيءٌ من حروفِ المدِّ واللِّينِ... فأمَّا (أَيْ) فلِلْوسطِ بين القريبِ والبعيدِ؛ لأنَّ فيه حرفَ مدٍّ لم يُمكَّنْ تمكينَ (أَيَا)، إذ ليس ما قبلَه منه، وهو حرفٌ واحدٌ، وهي الياءُ"(٣).

ووافقه في ذلك المالقي، حيث قال: "الموضع الأول: أنْ تكونَ تنبيهًا ونداءً مثل (يا) إلا أنها تختصُّ بالقريبِ منزلةِ المصغِي إليك؛ لتقاربِ لفظِها،

---

(١) المقاصد الشافية ٥/٢٣٥.

(٢) ينظر: المرتجل ص ١٩١، المفصل ص ٣٠٩، المقدمة الجزولية ص ١٧٨، الفصول الخمسون ص ٢١٠، شرح المفصل ٨/١١٨، الكافية ص ٢٢٨، شرح الكافية ٤/٤٢٥.

(٣) شرح الرماني بتحقيق: د. سيف العريفي ص ٢١٣.

وهي في النِّداءِ أبعدُ من الهمزة؛ فهي في المنزلةِ الوسطَى من الهمزةِ و(أَيَا)" [1]، ونُسِب هذا القول كذلك إلى ابنِ أبي الربيع[2].

والراجح في هذه المسألة هو اختيارُ ابن مالك وموافقته لما ذهب إليه سيبويه والجمهور، خلافًا لابنِ بَرهانَ وغيرِه، ويعترض عليهم بالأمور التالية:

الأمر الأول: كما ذكر ابن مالك وهو أنَّ معتمدَهم فيما ذهبوا إليه إنَّما هو على الرأي، ولا يصح أنْ يُعترَضَ بالرأي على الرواية[3]، قال الشاطبي: "فإنَّه نُقِل عن العرب، وقد نقلوا أنَّ وضعَها لنداءِ البعيد، فهو المقبولُ، ولا يُعارضُ بقياسٍ"[4].

والأمر الثاني: أنَّه يجوزُ مدُّها، فيقال فيها: (آيْ)، كما حكَى الكسائي، فيكون المدُّ فيها دليلًا على البُعد[5].

والأمر الثالث: أنَّه لا حاجةَ لتخصيصِ المتوسِّطِ بأداةٍ خاصَّةٍ في ندائه؛ لكونِه واقعٌ بين القريب والبعيد، وما يصحُّ في القريب والبعيدِ فهو حريٌّ بأنْ يصِحَّ في المتوسِّط، ولذلك أغفلَه الجمهور.

---

(١) رصف المباني ص ١٣٤- ١٣٥.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٥/٢٣٤، التصريح ٢/٢٠٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٦.

(٤) المقاصد الشافية ٥/٢٣٥.

(٥) ينظر: رصف المباني ص ١٣٥، الارتشاف ص ٢١٧٩، الجنى ص ٢٣٣.

المسألة السابعة: جوازُ صَرْفِ العددِ المعدولِ إذا جاء علَمًا.

ذهب ابنُ بَرهانَ إلى أنَّه يجوزُ صـــرفُ العددِ المعدولِ به إذا جاء علمًا، نحو: مَوْحَد وأُحَاد، ومَثْنَى وثُنَاء، وثُلَاث ورُبَاع، وعلته في صـــرفه زوال العدل بالعلمية[١]، وهذا الذي ذهب إليه هو مذهبُ الأخفش وجمعٍ من النحاة[٢].

وخالفهم في ذلك ابن مالك، متبعًا منهج ســـيبويه في المعدول به إذا جاء علمًا[٣]، ومعتلًا ببقاءِ العدْلِ فيه، مع إحلالِ عِلَّةٍ محلَّ علَّةٍ، فيكون اجتمعَ فيه علتان، قال في شرح الكافية الشافية:

"وكلُّ معدولٍ سُمِّيَ به فعدلُه باقٍ إلا "سَـــحَر" و"أَمْسِ" -في لغة بني تميم- فإنَّ عدلَهما يزول بالتســـمية فينصـــرِفان، بخلاف غيرِهما من المعدولات، فإنَّ عدلَه في التســـمية باقٍ فيجبُ منْعُ صـــرْفِهِ للعدل والعلمية، عددًا كان أو غيره، هذا كلُّه مذهبُ ســـيبويه، ومَن عزا إليه غيرَ ذلك فقد أخطأ وقوَّلَه ما لم يقُلْ، وإلى هذا أشرتُ بقولي:

وعَدْلُ غَيرِ سَحَرٍ وَأَمْسِ فِي ... تَسْمَيَةٍ تَعْرِضُ غَيرُ مُنْتَفِي

وذهب الأخفش، وأبو علي، وابنُ بَرهانَ، وغيرُهم إلى صـــرْفِ العددِ المعدولِ مُسمًّىً به، وهو خلافُ مذهبِ سيبويه"[٤].

---

(١) ينظر: شرح اللمع ص ٤٤٧-٤٤٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٣١-٤٣٢، شـــرح الجمل لابن بابشـــاذ ٣٤٩/١، شرح المفصل ١٧٦/١، شرح الكافية للرضي ١٦٨/١، الارتشاف ص ٨٧٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٢٥/٣و٢٢٧.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤٨٢/٣-٤٨٣.

وقال في موضع آخر: "وهكذا الممنوعُ للعدلِ والوصفيةِ كـ"أُخَر" و"مَثْنَى"، صرَّح بذلك سيبويه، وخالفه الأخفش، وأبو علي، وابنُ بَرهانَ، وابنُ بابشاذ، قالوا: لأنَّ العدلَ يزولُ معناه بالتسمية، فيُصرَفُ "ثُنَاء"، وأخواتُه إذا سُمِّيَ بشيءٍ منها مذكَّرٌ، والصَّحيحُ ما ذهبَ إليه سيبويهِ من منعِ الصَّرف؛ لأنَّ لفظَ العدلِ باقٍ، فلا أثرَ لزوال معناه"(١).

دراسة المسألة:

مِن الأسماءِ الممنوعةِ من الصَّرفِ لعلَّتَي الوصفيةِ والعدل: ألفاظُ العددِ المعدولةُ عن وزن (فُعَال) و(مَفْعَل) والمسموع من ذلك: أُحَاد ومَوْحَد، وثُنَاء ومَثْنَى، وثُلَاث ومَثْلَث، وَرُبَاع ومَرْبَع، وخُمَاس ومَخْمَس، وعُشَار ومَعْشَر، فهي معدولةٌ عن العدد المكرَّر، فالمراد بـ "مَوْحَد" أي: واحدٌ واحد، و"مَثْنَى": اثنين اثنين، وكذلك بقية الأعداد إلى العشرة، المسموعُ منها والمقيسُ، فالعدلُ هنا يوجِب التكرير، وفائدةُ هذا العدلِ الاختصارُ مع المبالغة، قال تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: ١]

والمشهور في سببِ منعِها من الصَّرفِ هما علَّتا الوصفيَّةِ والعَدْل، وفي سبب المنعِ مذاهبُ أُخرُ ذكرَها بعضُ النحويين(٢).

ولو سُمِّيَ رجُلٌ بـ(مَثْنَى)، أو (ثُنَاء)، أو (مَثْلَث) أو نحوه من هذه الأعداد المعدولة فلا يُمنَعُ من الصرف عند الأخفش، وابنِ بَرهانَ، وابنِ بابشاذ

(١) المرجع السابق ٣/٤٩٧-٤٩٨.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/٣٨٠، شرح المفصل ١/١٧٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤١، شرح الكافية للرضي ١/١١٤، البحر المحيط ٣/٤٨٩.

وغيرِهم من النحاة؛ وذلك لزوالِ العدلِ بالعلمية، قال ابنُ يعيش: " فإنْ سُمِّيَ رجلٌ بـ "مَثْنَى"، و"ثُلَاث"، و"رُبَاع" ونظائِرِها، انصرفَ في المعرفة؛ فتقول فيه: "هذا مَثْنَى وثُلَاثٌ" بالتنوين؛ لأنَّ الصفةَ بالتسمية قد زالت، وزال العدلُ أيضًا لزَوالِ معنى العددِ بالتسمية، وحَدَثَ فيه سببٌ آخر غيرُهما، وهو التعريفُ، فانصرَفَ لبَقائه على سببٍ واحد"(١).

وقال الرضي: "كلُّ عدْلٍ كان قبلَ العَلَمِيَّةِ ممنوعٌ من الصَّرف، نحو: (مَثْنَى) و(ثُلَاث) فالأخفش، وأبو علي، وأكثرُ النحاة يصرِفونه؛ لزوالِ الوصفِ بالعَلَميَّة، وزوالِ العدْلِ ببُطلانِ معنى العدد"(٢).

واعترضَ عليهم ابنُ مالكٍ وغيرُه بأنَّ الصحيحَ هو مذهبُ سيبويه، حيث يرى بأنَّ التسميةَ بهذه الأعدادِ المعدولةِ لا تُغيّرُ من حُكمِها شيئًا؛ لأنَّ العدلَ باقٍ ولا أثرَ لزوالِ معناه، وإنَّما ذهبتْ علةُ الوصفيةِ وحلَّ محلَّها العَلَميةُ، وكلاهما يمنعُ مِن الصَّرف مع العدل(٣)، وهذا هو الراجح في المسألة، خلافًا لما ذهب إليه ابنُ بَرهانَ وغيرُه.

---

(١) شرح المفصل ١/١٧٨.

(٢) شرح الكافية ١/١٦٨.

(٣) ينظر: المرتجل ص ٨٢، الارتشاف ص ٨٧٤، توضيح المقاصد ٣/٢٢٣، التصريح ٢/٣٢٩.

المبحث الثالث: تحليلُ موقفِ ابنِ مالكٍ من آراءِ ابنِ بَرْهانَ:

– المطلب الأول: مقارنةٌ بينَ استدلالِ ابنِ مالكٍ وابنِ بَرْهانَ لآرائهما.

أولًا: الاستدلال بالسماع:

من خلال هذه الدراسة نلحظ أنَّ لهذين العالمين عنايةً واسعةً واحتفاءً كبيرًا بأحد أهم أصول الاستدلال النحوي، وهو السماع، فكثيرًا ما يعوّلان عليه في إثبات صحة آرائهما، سواء كان المسموع آية قرآنية أو شِعرًا أو من منثور العرب، إلا أنهما في بعض المواضع يختلفان في قبول ذلك المسموع، أو تأويله، ففي موافقات ابنِ مالك لابنِ بَرهانَ يُلاحظ أنهما اعتضدا على السماع في أغلب المسائل، وهي:

مسألة: القول بموصوليَّة (أل).

ومسألة: جوازُ عملِ (إنَّ) عند اتصالِها بـ(ما) الزائدة، قياسًا على (ليت).

ومسألة: جوازُ تقدُّمِ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بالحرف.

ومسألة: مِن معاني الكافِ الجارَّة (التعليل).

ومسألة: مجيءُ (أَوْ) للإضراب.

ومع استدلال ابن مالك بالشواهد التي أوردها ابنُ بَرهانَ إلا أنَّه لا يقتصرُ عليها، بل نجده يضيفُ شواهدَ أخرى لتدعيم صحة رأيهما، كما في مسألة: (القول بموصوليَّةِ "أَلْ")[1].

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٣/١.

وقد يعتضـــد ابنُ مالك برواية ينقلها ابنُ بَرهانَ عن العرب، مع توقف الثاني عن التعليق على هذه الرواية، كما في قول العرب: إنما زيدًا قائمٌ، حيث استدل بها ابنُ مالك على الجواز في إعمال (إنَّما)، ثم قاس بقيةَ أخواتها عليها، مع أنه في هذه المسألة خالف منهجه في القياس، فهو لا يقيس على السماع القليل بالرغم من قبوله، وقد نصَّ على ذلك في أكثر من موضع(١).

أمَّا ابنُ بَرهانَ فلم يكن له رأيٌ صريحٌ في هذه المسألة، إلا أنه قد يُفهم من إيراده لهذه الرواية جوازُ الإعمال، وقد يُفهم منه كذلك أنَّه أكثرُ تحوُّطًا في قبول هذه الرواية، والقياس عليها، وإنْ كان لم يحكمْ عليها بالشذوذ.

وفي الاعتراضـــات كما في مســـألة: (جواز تقدُّمِ خبر "ليس" عليها)، ظهر لنا مدى عناية ابن برهان بالرواية حيث شـــفَعها بالدراية، فجمع بين الســـماع والقياس، حيث قال: "ولنا في جوازه روايةٌ ودرايةٌ: فأمَّا الروايةُ، فقولُه تعـالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْـــرُوفًـا﴾ وتقـدُّمُ معمولِ الخبرِ كتقـدُّمِ عاملِه...إلى آخر كلامه(٢).

إلا أنَّ ابنَ مالكٍ لم يرَ في هذا الشـاهد دليلًا كافيًا لجواز التقدُّم؛ لكونه ليس سماعًا صـــريحا في هذه المســـألة، ولإمكانية تأويله من عدَّةِ أوجه، تقدَّم ذكرُها في مناقشـــة المســـألة، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال ســـقط به الاستدلال.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢ و ١٠١٥/٢.

(٢) شرح اللمع ص ٥٨-٥٩.

وفي مسألة: (اعتبار "أيْ" لنداء المتوسط)، جعل ابن مالك السماع هو الفيصل في مرتبة المنادي بـــ(أيْ)، وهو المعوَّل عليه في الاستدلال على صحة رأيه في هذه المسألة، حيث قال: "وكونُ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد هو الصـــحيحُ؛ لأنَّ ســـيبويه أخبر بذلك روايةً عن العرب، ومن زعمَ أنَّ (أيْ) كالهمزة في الاختصـــاص بالقربِ لم يعتمدْ في ذلك إلا على رأيه، والروايةُ لا تُعارَض بالرأي"(١).

ثانيًا: الاستدلال بالقياس:

أما فيما يخص القياس وهو الأصـــل الثاني من أصـــول الاســـتدلال النحوي، يُلاحظ اهتمام ابن برهان بذلك الأصـــل، فإنْ حضـــرت الرواية واســـتوفت شـــروط قبولها اعتضـــد بها، وقاس عليها، وأنْ لم يكنْ ثمَّةَ روايةٌ في المسألة احتكم إلى عقله وقال برأيه خصوصًا وأنَّ له حظًّا من عِلم الكلام.

وليس ابنُ مالك بأقلّ حظًّا من ابنِ بَرهانَ في الاستدلال بهذا الأصل، فقد اتخذ ابن مالك القياس إلى جانب الســـماع دليلًا يدعم بها العديد من آرائه، وبناء أحكامه، أمَّا إذا لم يجد سماعًا صـريحًا في المسـألة احتكمَ للقياس، فالتماس القياس والاستدلال به مقبولٌ ما لم يخالَف بسماعٍ صريح.

فمِمَّا قاســـه ابنُ بَرهانَ ووافقه عليه ابنُ مالك: الحكم بفعلية (نِعْمَ وبِئْسَ)، حيث قاس كلٌّ منهما هذين الفعلين على الفعل الماضـــي من حيث رفعِهما للظاهر؛ لأنَّهُ فاعلٌ، وكذلك تحمُّلِهما الضمير؛ لأنَّ الإضمارَ لا يكونُ إلا في الفعل، وأيضًا دخولُ لامِ القَسَمِ عليهما، وعطفُهُما على الفعل الماضي.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٨٦.

واعترض ابن مالك على ابن برهان بالقياس في مسألة: (تقدم خبر "ليس" عليها)، وذلك لكونه افتقد للسماع الصريح، فالتمس القياس فيها.

ثالثًا: الاستدلال باستصحاب الحال:

وهو من أصول الاستدلال النحوي، وقد مضى تعريفه، واستدلَّ به كلٌّ من ابنِ بَرهانَ وابنِ مالكٍ بهذا الأصل في مسألة: (فعلية حَبَّذا)، قال ابن مالك: "والذي اخترتُه مِن كونِ (حبَّ) باقيًا على فعليَّتِه، وكونِ (ذا) باقيًا على فاعليَّتِه"(١).

وغالبًا ما يعمِد ابنُ مالكٍ إلى الإكثار من الأدلة الجدلية لترجيح رأيه في المسألة، فيستدل بأدلة متنوعة، كالاستصحاب، والأصل، وعدم النظير، والفرق، وغيرها من الأدلة، كما في مسألة: (دلالةُ (كان) الناقصةَ على الزمانِ دونَ الحدث)، حيث استدل على بطلان قولِ ابنِ بَرهانَ بعشرة أوجه(٢).

وكذلك مسألة: (جوازُ تقدُّمِ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بالحَرف) حيث استدل ابن مالك بعدة أدلة في الرد على قولي الزجاج، والزمخشري(٣).

ومن ذلك أيضًا مسألة: (جواز تقدُّمِ خبرِ "ليس" عليها)، ساق ابن مالك عدة أدلة للرد على من أجاز تقدُّمِ الخبر(٤).

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١/٣٣٨-٣٤١.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٢/٣٣٧.

(٤) ينظر: المرجع السابق١/٣٤٥.

وكذلك مسألة: (اعتبار إضافة المصدر من الإضافات اللفظية)، استدل ابن مالك على ضعف قول ابن برهان بأربعة أدلة، قد تقدم ذكرها[1].

– المطلب الثاني: أثرُ التقليدِ والاجتهادِ في آرائهما.

أولًا: ابنُ بَرْهانَ:

لئِنْ كان ابن بَرْهانَ من علماء بغداد، ومن أبرز نحاة القرن الخامس الهجري إلا أنه يُعدُّ في جملة البصريين، وقد صرَّح بذلك في غير موضع في كتابه، وذلك بقوله: "أصحابنا" ويعني بذلك البصريين، ووصفه ابن الأنباري بأنه من كبار أئمة البصريين، ويتجلى مذهبه البصري في تبني أغلب آرائهم وأقوالهم.

إلا أنه لم يكبِّلْ نفسه بآراء البصريين، ولم يتقيَّدْ بمذهبهم، بل نجده يخالفهم في مسائل عدة، ويختار ما يترجح له، إذا استبان له الدليل وظهرت الحجة، فأحيانًا يوافق الكوفيين، وأحيانًا الأخفش، وتارة ابنَ كيسان، ويُلاحظ كثرةُ موافقتهِ لأبي علي الفارسي، فمن موافقاته له: جوازُ تقدُّمِ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بالحَرف، وفعليَّةُ (حَبَّذا)، ومجيءُ (أَوْ) للإضراب، وجوازُ صَرْفِ العددِ المعدولِ إذا جاء علَمًا، وقد تقدم ذلك في دراسة تلك المسائل.

ومن الآراء التي تميز بها وظهر اجتهاده جليًا فيها: إلغاءُ عملِ (لا) النافيةِ للجنس إذا نُعِت اسمُها بمرفوع، وتعدّي الفعلِ (اتَّخَذَ) إلى مفعولينِ مطلقًا، واعتبارُ إضافةُ المصدرِ مِن الإضافات اللفظية، واعتبارُ (أَيْ) لنداءِ المتوسّط.

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٣/٢٢٨.

ثانيًا: ابن مالك:

من الملاحظ أنَّ شخصية ابنِ مالكٍ النحوية لا تبعد كثيرًا عن شخصية ابن بَرْهانَ، من الميل للمذهب البصري، مع حرية الفِكر، والقدرة على الترجيح والاختيار، يسعفُه في ذلك غزارةُ علمِه، وسعةُ اطلاعِه.

وبالنظر إلى موافقاته لابن بَرْهانَ يتجلَّى أثرُ ابنِ بَرْهانَ في فِكر ابنِ مالكٍ النحوي، حيث وافقه في العديد من المسائل، في الحكم وفي العلة كذلك، وكان ينصُّ على تلك الموافقات، كما في قوله: "واستدَلَّ ابنُ بَرهانَ على موصوليَّةِ الألفِ واللامِ بدخولِها على الفعل، واستدلالُه قويٌّ؛ لأنَّ حرفَ التعريفِ في اختصاصه بالاسمِ كحرف التنفيسِ في اختصاصه بالفعل"(١).

وكذلك أجاز تقدَّمَ الحال على صاحبها المجرورِ بالحرف، متابعةً لا بن برهان، وأكد على ذلك بقوله: "وهذا موافقٌ لقول ابنِ برهان"، وقال أيضًا: "وما استعمَلَت العربُ (كافَّةً) قطّ إلا حالًا، كذا قال ابنُ برهان، وكذلك أقول"(٢).

وقال في موضع آخر: "كونُ الكافِ الجارَّةِ حرفَ تشبيهٍ هو المشهور، ودلالُتها على التعليلِ كثيرةٌ كقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾، وكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ أي: أعجب؛ لأنَّه لا يُفلحُ الكافرون، كذا قدَّرَه ابنُ بَرهان"(٣).

---

(١) المرجع السابق ٢٠٢/١.

(٢) المرجع السابق ٣٣٧/٢.

(٣) المرجع السابق ١٧٣/٣.

كلُّ هذه النصوص تظهر مدى تأثيرِ آراءِ ابنِ بَرهانَ في توجُّهِ ابنِ مالكٍ النحوي، وتبرزُ مدى عنايةِ ابنِ مالكٍ بآراء ابن بَرهانَ، والنظر إليها باهتمامٍ.

ومع هذا نجد أنَّ ابنَ مالكٍ عارض ابنَ بَرهانَ في مسائل عدة، رأى أنَّ الصوابَ خلافُ ما ذهب إليه، وبالنظر إلى مسائل الاعتراضات يُلاحظ حرصُ ابنِ مالك على الإكثار من الأدلة المتنوعة في تضعيف رأي ابنِ بَرهانَ، كما في قوله: "زعمَ جماعةٌ منهم ابنُ جني، وابنُ بَرهانَ، والجرجانيُّ أن (كان) وأخواتِها تدُلُّ على زمن وقوعِ الحَدَث، ولا تدُلُّ على حدَث، ودعواهم باطلةٌ من عشَرَةِ أوجه"(١).

وقوله: "وزعمَ ابنُ بَرهانَ أنَّ صفةَ اسمِ (لا) لا ترفعُ إلا إذا كان الموصوفُ مركَّبًا مع (لا)، وأنَّ رفعَها دليلٌ على إلغاءِ (لا)... إلى أن قال: " وما ذهب إليه غيرُ صحيح؛ لأنَّ إعمالَ (لا) المشارِ إليها عند استكمالِ شروطِها جائزٌ بإجماع العرب، والحكمُ عليها بالإلغاء دون نُقصانِ الشروط حُكمٌ بما لا نظيرَ له، وقولُه: لا عملَ للابتداءِ في الاسم المنصوبِ غيرُ مسلَّمٍ، بل له عملٌ في موضعه، كما له بإجماعٍ عمَلٌ في موضعِ المجرور بـ(من) في نحو: هل مِن رجُلٍ في الدار؟ فصحَّ ما قلنا، وبطلَ ما ادَّعاه، ولا قوَّةَ إلا بالله"(٢).

وقوله في الرد على ابنِ بَرهانَ الذي يرى بأنَّ إضافةَ المصدرِ غيرُ محضةٍ: "قلت: والذي ذهب إليه ابنُ بَرهانَ ضعيفٌ في أربعة أوجه..."(٣).

---

(١) المرجع السابق ١/٣٣٨-٣٤١.

(٢) المرجع السابق ٢/٦٩.

(٣) المرجع السابق ٣/٢٢٨.

ولا يقتصر الأمر على معارضته لابن برهان، بل تشمل معارضته للأئمة المتقدمين، إذا ظهر له البرهان بضعف قولهم، كما في قوله بدلالة كان على الحدث والزمان، وكذلك منعه تقدم خبر (ليس) عليها.

وقد يتفرَّد ابن مالك ببعض الآراء النحوية، كما في قوله بجواز دخول (أل) على الفعل المضارع في اختيار الكلام، وعدم اختصاصِ ذلك بالضرورة الشعرية، حيث قال: "وعندي أنَّ مثلَ هذا غيرُ مخصوصٍ بالضرورة، لِتمَكُّنِ قائلِ الأولِ أنْ يقولَ: ما أنت بالحَكَمِ المرضِيّ حكومتُه، ولِتمكُّنِ قائلِ الثاني مِن أنْ يقولَ: إلى ربِّنا صوتُ الحمارِ يُجَدَّعُ، فإذْ لم يفعلوا ذلك مع استطاعتِه ففي ذلك إشعارٌ بالاختيارِ وعدَمِ الاضطرار"(١).

وهذا التفرد يؤكده أبو حيان بقوله: "لا خلافَ نعلمُه أنْ وَصْلَ (أل) بالمضارع يختصُّ بالشِّعر"(٢).

ومما يُلْحظُ مظاهر التجديد عن ابن مالك هو الجمع بين الأدلة المتنوعة لترجيح رأيه في كثير من المسائل النحوية، فيسوق في المسألة الواحدة مجموعة من الأدلة الجدلية يكون الغرض منها تقوية رأيه، وتضعيف حجة خصمه، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا.

---

(١) المرجع السابق ٢٠٢/١.

(٢) التذييل ٦٥/٣-٦٦.

– المطب الثالث: أثرُ موقفِ ابنِ مالكٍ من آراءِ ابنِ بَرهانَ في من جاء بعد ابنِ مالك.

المتتبع لمصـــنفات جمعٍ من النحاةِ ممَّن جاء بعد ابنِ مالك من شـــرَّاح الألفية والتسهيل وغيرهم، يلحظ أنَّ لابنِ مالكٍ أثرًا واضحًا من حيث العنايةِ بآراء ابنِ بَرْهانَ في كتب هؤلاء المتأخرين، إذ تابعوه في ذلك الاهتمام، في عرض آرائه وترجيحاته، والحكم عليها مع الحكم كذلك على موقف ابن مالك منها، وأبرز هؤلاء: ابن الناظم، وأبو حيان، والمرادي، وابن عقيل، والشاطبي، والأشموني، وخالد الأزهري، والسيوطي.

وظهر لي أن أغلب هؤلاء الشـــراح قابلوا موقفَ ابنِ مالكٍ من تلك الآراءِ بالقبول والتأييد، وعدم الاعتراض عليها، إلا ما ندَرَ.

إلا أنَّ أبرز مَنْ ناقش ابنَ مالكٍ وتعقَّبَ موقفَه من تلك الآراء هما: أبو حيان، والشاطبي، ففي التذييل والتكميل وافقه أبو حيان في نحو ستة آراء[1]، وخالفه في جواز دخول (أل) على المضـــارع في اختيار الكلام، وعدمِ اختصاصِها بالضرورة الشعرية، حيث ذكر أبو حيان أنَّ ابنَ مالكٍ تفرَّدَ بهذا القول.

---

(١) وهي: تعدي الفعل (اتخذ) إلى فعل أو فعلين بحسب معناه.

وجواز إعمال (لا) النافيةِ للجنس وإلغائها إذا نُعِت اسمُها بمرفوع.

والقول في فعلية (حبذا).

ومنع تقدم خبر (ليس) عليها.

ومن معاني الكاف: التعليل.

ودلالة (كان) على الحدث والزمن.

وخالفه كذلك في القول بجواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، إذ رأى أنَّ الجواز ليس على إطلاقه، بل في المسألة تفصيل، على النحو الذي تقدَّم ذكره في المسألة، وكذلك خالفه في إعمال (إنما) وقياس بقيَّةِ أخواتها عليها.

أما الشاطبي في شرحه _المقاصد الشافية_ وإنْ بدا موافقًا لابن مالكٍ في أغلب آرائه، إلا أنَّ تلك الموافقة من قبيل إيجاد وجهٍ لقبولها، لا مِن قبيل التحقيق؛ لأنَّه كما ذكَرَ ملتزمٌ بمناصرة مذهبِه، حتى وإنْ تحفَّظ على بعض آرائه، ويتجلَّى ذلك في قوله بعد أن ذكر الأوجه العشرة التي استدلَّ بها ابنُ مالك على دلالة (كان) على الحدث والزمن: "واعلم أنَّ هذه الأدلّة كلّها قابلةٌ للنظر، ومحتمِلة للبحث، وغالبها أو جميعُها لا تثبتُ عند التحقيق الذى حقّقه الجمهورُ، وقد بَيّنتُ ذلك في غير هذا، ولولا أنَّ القصدَ توجيهُ ما ذهب إليه في هذا النظم المتَعرضُ لشرح مقاصده دون النظر في تحقيق المسائل على الإطلاق، لبينتُ ذلك، ولكني التزمت الانتصار لمذاهبه والترجيح لها على غيرها ما قدرتُ على ذلك، فإذا لم أجد في انتحاله للإصابة مذهبًا صرحتُ بما هو الحقُّ عندي وعند أئمة هذا الشأن، فهذا هو القصد هنا، والله المستعان"(١).

وقد تقدَّم تعقيبُ الشاطبي على ابنِ مالكٍ في اختياره القول بجواز تقديمِ الحالِ على صاحبها المجرور بالحرف، حيث قال: "ومِن عادة ابنِ مالكٍ التعويلُ على اللفظة الواحدةِ تأتي في القرآن ظاهرُها جوازُ ما يمنعُه النحويون،

(١) المقاصد الشافية ١٨٤/٢.

فيعوِّلُ عليها في الجواز، ومخالفةِ الأئمة، وربما رشَّحَ ذلك بأبياتٍ مشهورةٍ أو غير مشهورة، ومثْلُ ذلك ليس بإنصاف، فإنَّ القرآنَ الكريمَ قد يأتي بما لا يُقاسُ مثله، وإنْ كان فصيحًا، وموجهًا في القياس لقلته"(١).

(١) المرجع السابق ٣/٤٥٦.

الخاتمة:

وبعد هذا العرضِ لموقف ابنِ مالكٍ في شـرحي (التسـهيل) و(الكافية الشـافية) من آراءِ ابنِ بَرهانَ النحوية، ودراسـته دراسـة نحوية تحليلية، فقد خلصَت الدراسةُ إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

أولًا: ذَكَر ابنُ مالك في شـرحي التسـهيل والكافية الشـافية آراءَ ابن بَرهان النحوية في مواضعَ متعددةٍ، وافقه في سبعِ مسائل، وخالفه في مثلها.

ثانيًا: نقلَ ابنُ مالكٍ أغلبَ آراءِ ابنِ بَرهانَ النحوية في شرح التسهيل، وعددها فيه تسعة آراء، وتفرَّد شرحُ الكافيةِ برأيين، في حين اشترك الشرحان في بقيةِ الآراء.

ثالثًا: يعدُّ ابنُ بَرهانَ بصريَّ المذهب؛ لموافقتِه البصريين في أغلب آرائهم النحوية، إلا أنَّه لم يُقيّدْ نفسَـه بمذهبهم، أو يتعصَّـبْ لأقوالهم، بلْ وافق الكوفيين في عديد من المسـائل، فكان من علماءِ الدرسِ البغداديِّ القائمِ منهجُهُم على الاختيار، وقد ناسـبَ هذا الفكرُ ابنَ مالك، فكان يوافقه في اختياراتِه في مسائلَ عِدَّة.

خامسًا: يُعَدُّ شرحُ اللُّمعِ لابنِ بَرهانَ من المصادر النحويةِ المهمةِ التي اعتمد عليها ابنُ مالك، وهذا يتجلَّى من خلال النقولات المتعدِّدةِ التي اقتبسها منه.

سادسًا: ظهر إجلالُ ابن مالك لابنِ بَرهانَ، ومكانتِه العلمية، وذلك من خلال اختياره للعديدِ من آرائه، والعناية بها، والترجُّمِ عليه في عددٍ من المسائل التي خالفَه فيها.

سابعًا: ظهر لي ترجيح أغلب المسائل التي وافق فيها ابن مالك ابن برهان، عدا: تجويزه دخول (أل) على الفعل المضارع في اختيار الكلام، وعدم اختصاصِ ذلك بالضرورة الشعرية، وكذلك: إعمال (إنما) وقياس بقية أخواتها عليها.

ثامنًا: ظهر لي ترجيح جميع المسائل التي اعترض فيها ابنُ مالكٍ على ابنِ برهان.

تاسعًا: جاءت نسبةُ الأقوالِ التي نسبَها ابنُ مالك لابن بَرهانَ دقيقةً، عدا قولين، ففي نسبتهما إليه نظر؛ حيث إني لم أجدْهما في شرحه، والقولان هما:

- اعتبارُ (أيْ) لنداءِ المتوسِّط.
- اعتبارُ إضافةِ المصدرِ غيرَ محضة.

عاشرًا: تابع كثيرٌ من شُرَّاح الألفية والتسهيل ابنَ مالك في نقل آراء ابن بَرهان، والعناية بها، كابن الناظم، وأبي حيان، والمرادي، وابن عقيل، والشاطبي، وخالد الأزهري، والأشموني، والسيوطي.

ثبت المصادر والمراجع:

١. **ائتلاف النصـــرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصـــرة**، لعبد اللطيف الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط١، مكتبة النهضة العربية- بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢. **ارتشـاف الضـرب من لسـان العرب**: لأبي حيان الأندلسـي، تحقيق: د. رجـب عثمـان محمـد، ط١، مكتبـة الخـانجي بالقـاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣. **الأزهية في علم الحروف**: للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٤. **أســـرار العربية**، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي- دمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

٥. **الأصـــول في النحو**: لابن الســـراج، تحقيق: د. عبد الحســـين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦. **الأعلام قاموس تراجم لأشـــهر الرجال والنســـاء من العرب والمســـتعربين والمســـتشـــرقين**: خير الدين الزركلي، ط١٢، دار العلم للملايين- بيروت، ١٩٩٧م.

٧. **ألفية ابن مالك في النحو والصـرف**: لابن مالك، ط١، مكتبة الآداب- القاهرة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٨. **الاقتراح في أصول النحو**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ط٢، دار البيروتي- دمشق، ١٤٢٧هـ — ٢٠٠٦م.

٩. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، لابن ماكولا، تصحيح وتعليق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط١، الهند، ١٣٨١هـ- ١٩٦١م.

١٠. **أمالي ابن الشجري**: لابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١١. **إنباه الرواة عن أنباه النحاة**: للقفطي، تحقيق: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي- القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٢. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: لأبي البركات ابن الأنباري، ومعه كتاب: (الانتصاف من الإنصاف)، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت- صيدا، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٣. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: لابن هشام الأنصاري، ومعه (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

١٤. **الإيضاح العضدي**: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٥. **البسيط في شرح جمل الزجاجي**: لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

١٦. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: للسيوطي، تحقيق: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

١٧. **تاريخ بغداد**، لأبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م

١٨. **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٩. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٠. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**: لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم- دمشق، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٢١. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، ط١، وزارة الثقافة-القاهرة، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٢٢. **تفسير البحر المحيط**: لأبي حيان، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ: علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٢٣. **توجيه اللمع**، لابن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – مصر، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٢٤. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**: للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ١٩٧٥م.

٢٥. **التوطئة**: للشلوبين: تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٢٦. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، دار الكتب المصرية – القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٢٧. **الجمل في النحو**: للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٥، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢٨. **الجنى الداني في حروف المعاني**: للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ود. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٢٩. **حجة القراءات**، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٣٠. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: للبغدادي، (عبد القادر بن عمر-١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣١. **الخصائص**: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٣٢. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: للسَّمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٣. **ديوان جرير**، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٤. **ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي**، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ط١، مؤسسة الإيمان- جدة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٥. **ديوان عروة بن حزام**، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ود. أحمد مطلوب، بغداد، ١٩٦١م.

٣٦. **ديوان المخبل السعدي**، تحقيق: نبيل الطريفي، ط١، دار صادر-بيروت، ١٤٢٨هـ.

٣٧. **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف.

٣٨. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: للمالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٩. **سر صناعة الإعراب**: لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط٢، دار القلم- دمشق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٤٠. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: لابن عقيل، ومعه (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) : محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث- القاهرة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٤١. **شرح الأشموني بحاشية الصبان**، ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية.

٤٢. **شرح جمل الزجاجي**، لأبي الحسن ابن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٤٣. **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**: لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

٤٤. **شـــرح الجمل**، لابن بابشـــاذ، تحقيق: د. حســـين علي لفتة السعدي، جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٥. **شرح التسهيل**: لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٤٦. **التصريح بمضمون التوضيح**: للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باســـل عيون الســـود، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٧. **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**: لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني- بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٤٨. **شرح كافية ابن الحاجب**: للرضي، تصحيح وتذييل: يوسف حسن عمر، ط٢، من منشورات جامعة بنغازي، ١٩٩٦م.

٤٩. **شرح الكافية الشافية**: لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث العلمي- مكة، دار المأمون- دمشـــق، ١٤٢٠هـ.

٥٠. **شرح كتاب سيبويه**: لعلي بن عيسى الرماني، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم شيبة، ١٤١٤هـ- ١٤١٥هـ.

٥١. **شرح كتاب سيبويه**: لعلي بن عيسى الرماني، من (باب الندبة) إلى نهاية (باب الأفعال في القسم)، دراسة وتحقيق: سيف بن عبد الرحمن العريفي، ١٤١٨هـ.

٥٢. **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي- علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٠٠٨م.

٥٣. **شرح اللمحة البدرية في علم العربية**: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: هادي نهر، ط١، دار اليازوري العلمية- عمان، ٢٠٠٧م.

٥٤. **شرح اللمع**، لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٥٥. **شرح المفصل**: لابن يعيش، عالم الكتب- بيروت، مكتبة المتنبي- القاهرة.

٥٦. **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**: للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين- بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٥٧. **الفصول الخمسون**: لابن معطي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥٨. **الكامل**: للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للنشر والطبع- الفجالة- مصر.

٥٩. **الكتاب**: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٦٠. **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: للزمخشري، تحقيق: خليل مأمون، دار المعرفة- بيروت، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٦١. **اللامات**، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر- دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٢. **اللباب في علل البناء والإعراب**: للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر- دمشق، دار الفكر المعاصر-

بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م- من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

٦٣. **لمع الأدلة في أصول النحو**، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م .

٦٤. **اللمع في العربية**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، ط١، مطبعة العاني- بغداد، ١٩٨٢م.

٦٥. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٦٦. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطية، عبد السلام الشافعي محمد، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٢هـ.

٦٧. **المرتجل**: لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، ط١، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٦٨. **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم- دمشق، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٦٩. **المسائل العسكريات في النحو العربي**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، ط٢، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٢م.

٧٠. **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**: لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني- بغداد.

٧١. **المساعد على تسهيل الفوائد:** لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر- دمشق، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٧٢. **معاني القرآن للزجاج وإعرابه:** للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب- بيروت ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٧٣. **معاني القرآن:** للأخفش، تحقيق: د. هدى محمد قرّاعة، ط١، مطبعة المدني- القاهرة، نشر مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٧٤. **معاني القرآن:** للفراء، تحقيق: محمد علي النجار- أحمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٧٥. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط١، دار الفكر- بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٧٦. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك):** للشاطبي، تحقيق: د. عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث- مكة المكرمة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٧٧. **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية:** للعيني، بهامش خزانة الأدب للبغدادي، ط١، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٢٩٩م.

٧٨. **المقتصد في شرح الإيضاح:** للجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٧٩. **المقتضب:** للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٨٠. **المقدمة الجزولية في النحو**: للجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

٨١. **المقرب**: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٨٢. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر- الفجَّالة - القاهرة.

٨٣. **النشر في القراءات العشر**: لابن الجزري، تصحيح: علي محمد الضبَّاع، دار الكتب العمومية.

٨٤. **النوادر في اللغة**: لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشروق، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٨٥. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

Bibliography:

1. I’tilāf al-nuṣrah fī ikhtilāf nuḥāt al-Kūfah wa-al-Baṣrah، by Abdul-Latif Al-Sharji Al-Zubaidi، edited by: Dr. Tariq Al-Janabi، 1st edition، Arab Nahda Library - Beirut، 1407 AH - 1987 AD.
2. Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab: by Abu Hayyan al-Andalusi، edited by: Dr. Rajab Othman Muhammad، 1st edition، Al-Khanji Library in Cairo، 1418 AH - 1998 AD.
3. ala’zhiyyah fī ‘ilm al-ḥurūf: by Al-Harawi، edited by: Abdel Moin Al-Mallouhi، from the publications of the Arabic Language Academy in Damascus، 1413 AH - 1993 AD.
4. Asrār al-‘Arabīyah، by Abu Al-Barakat Ibn Al-Anbari، edited by: Muhammad Bahja Al-Bitar، Publications of the Arab Scientific Academy - Damascus، 1377 AH - 1957 AD.
5. al-uṣūl fī al-naḥw: by Ibn al-Sarraj، edited by: Dr. Abdul Hussein Al-Fatli، 3rd edition، Al-Resala Foundation - Beirut، 1417 AH - 1996 AD.
6. al-A‘lām Qāmūs tarājim li-ashhar al-rijāl wa-al-nisā’ min al-‘Arab wa-al-musta‘ribīn wa-al-mustashriqīn: Khair al-Din al-Zirkli، 12th edition، Dar al-Ilm Lil-Malayin، Beirut، 1997 AD.
7. Alfīyat Ibn Mālik fī al-naḥw wa-al-ṣarf: by Ibn Malik، 1st edition، Library of Arts - Cairo، 1422 AH - 2001 AD.
8. al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw، by Jalal al-Din al-Suyuti، edited by: Abdul Hakim Attia، 2nd edition، Dar al-Beiruti - Damascus، 1427 AH - 2006 AD.
9. al-Ikmāl fī Raf‘ al-irtiyāb ‘an al-Mu’talif wālmkhtlf fī al-asmā’ wa-al-kuná wa-al-ansāb، by Ibn Makula، corrected and commented by: Abd al-Rahman bin Yahya al-Mu’alami، 1st edition، India، 1381 AH - 1961 AD.
10. Amālī Ibn al-Shajarī: by Ibn al-Shajri، edited by: Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi، 1st edition، Al-Khanji Library - Cairo، 1413 AH - 1992 AD.
11. Inbāh al-ruwāh ‘an anbāh al-nuḥāh: by Al-Qifti، edited by: Dr. Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim، 1st edition، Dar Al-Fikr Al-Arabi - Cairo and the Cultural Books Foundation - Beirut، 1406 AH - 1986 AD.
12. al-Inṣāf fī masā’il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-

Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn: by Abu al-Barakat Ibn al-Anbari، and with it the book: (Al-Intisaaf min Al-Insaaf)، by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid، Al-Maktabah Al-Asriyah - Beirut - Sidon، 1407 AH، 1987 AD.

13. Awḍaḥ al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik: by Ibn Hisham Al-Ansari، and with him (Uddat Al-Saalik Ilā Tahqīq Awḍaḥ Al-Masālik) edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid، Al-Maktabah Al-Asriyah، Sidon - Beirut.

14. al-Īḍāḥ al‘ḍdy: by Abu Ali Al-Farsi، edited by: Dr. Hassan Shazly Farhoud، 2nd edition، Dar Al-Ulum، 1408 AH - 1988 AD.

15. al-basīṭ fī sharḥ Jamal al-Zajjājī: by Ibn Abi Al-Rabi’، edited by: Dr. Ayad Al-Thubaiti، 1st edition، Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut، 1407 AH - 1986 AD.

16. Bughyat al-wu‘āh fī Ṭabaqāt al-lughawīyīn wa-al-nuḥḥāh: by Al-Suyuti، edited by: Dr. Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim، 1st edition، Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners Press، 1384 AH - 1964 AD.

17. Tārīkh Baghdād، by Abu Bakr al-Khatib al-Baghdadi، edited by: Bashar Awad Marouf، 1st edition، Dar al-Gharb al-Islami - Beirut، 1422 AH - 2002 AD.

18. al-Tabyīn ‘an madhāhib al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn: by Abu Al-Baqa Al-Akbari، edited by: Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen، 1st edition، Dar Al-Gharb Al-Islami، Beirut، 1406 AH - 1986 AD.

19. talkhīṣ al-shawāhid wa-talkhīṣ al-Fawā’id، by Ibn Hisham Al-Ansari، edited by: Dr. Abbas Mustafa Al-Salhi، 1st edition، Dar Al-Kitab Al-Arabi، 1406 AH - 1986 AD.

20. al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas′hīl: by Abu Hayyan، edited by: Dr. Hassan Hindawi، 1st edition، Dar Al-Qalam - Damascus، 1418 AH - 1997 AD.

21. Tas′hīl al-Fawā’id wa-takmīl al-maqāṣid: by Ibn Malik، edited by: Muhammad Kamel Barakat، 1st edition، Ministry of Culture - Cairo، 1387 AH - 1967 AD.

22. tafsīr al-Baḥr al-muḥīṭ: by Abu Hayyan، edited by: Sheikh: Adel Ahmad Abd al-Mawjoud، Sheikh: Ali Muhammad Moawad، 1st edition، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut، 1413 AH، 1993 AD.

23. tawjīh al-Luma‘، by Ibn Al-Khabbaz، edited by: Fayez Zaki Muhammad Diab، 2nd edition، Dar Al-Salam for Printing، Publishing، Distribution and Translation - Egypt، 1428 AH - 2007 AD.

24. Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik: by Al-Muradi، edited by: Dr. Abdul Rahman Ali Suleiman، 2nd edition، Al-Azhar Colleges Library - Cairo، 1975 AD.

25. altwṭ’h: For Al-Shalubin: Investigation: Dr. Yousef Ahmed Al-Mutawa، 1401 AH - 1981 AD.

26. al-Jāmi‘ li-aḥkām al-Qur’ān، by Al-Qurtubi، edited by: Ahmed Al-Baradouni and Ibrahim Tfayesh، 2nd edition، Dar Al-Kutub Al-Misria - Cairo، 1384 AH - 1964 AD.

27. al-Jamal fī al-naḥw: by Al-Zajjaji، edited by: Ali Tawfiq Al-Hamad، 5th edition، Al-Resala Foundation - Beirut، 1417 AH - 1996 AD.

28. al-Janá al-Dānī fī ḥurūf al-ma‘ānī: by Al-Muradi، edited by: Dr. Fakhr al-Din Qabawa، Dr. Muhammad Nadeem Fadel، Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut، 1413 AH - 1992 AD.

29. ḥujjat al-qirā’āt، by Abu Zur’ah Abd al-Rahman bin Zanjla، edited by: Saeed al-Afghani، 5th edition، Al-Resala Foundation - Beirut، 1418 AH - 1997 AD.

30. Khizānat al-adab wa-lubb Lubāb Lisān al-‘Arab: by Al-Baghdadi، (Abdul Qadir bin Omar - 1093 AH)، edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun، 4th edition، Al-Khanji Library in Cairo، Al-Madani Press، 1418 AH - 1997 AD.

31. al-Khaṣā’iṣ: by Ibn Jinni، edited by: Muhammad Ali al-Najjar، 3rd edition، Alam al-Kutub - Beirut، 1403 AH - 1983 AD.

32. al-Durr al-maṣūn fī ‘ulūm al-Kitāb al-maknūn: by Al-Samin Al-Halabi، edited by: Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat، 1st edition، Dar Al-Qalam، 1406 AH - 1986 AD.

33. Dīwān Jarīr، Beirut Printing and Publishing House، 1406 AH - 1986 AD.

34. Dīwān Dhī al-Rummah bi-sharḥ Abī Naṣr al-Bāhilī، edited by: Abdul Quddus Abu Saleh، 1st edition، Al-Iman Foundation - Jeddah، 1402 AH - 1982 AD.

35. Dīwān ‘Urwah ibn Ḥazzām، edited by: Dr. Ibrahim Al-Samarrai، Dr. Ahmed Matloub، Baghdad، 1961 AD.

36. Dīwān almkhbl al-Sa‘dī، edited by: Nabil Al-Tarifi، 1st edition، Dar Sader - Beirut، 1428 AH.

37. Dīwān al-Nābighah al-Dhubyānī، edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim، 2nd edition، Dar al-Ma’aref.

38. Raṣf al-mabānī fī sharḥ ḥurūf al-ma‘ānī: by Al-Malaki، edited by: Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat، Publications of the Arabic Language Academy in Damascus.

39. Sirr ṣinā‘at al-i‘rāb: by Ibn Jinni، edited by: Dr. Hassan Hindawi، 2nd edition، Dar Al-Qalam - Damascus، 1413 AH - 1993 AD.

40. sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alá Alfīyat Ibn Mālik: by Ibn Aqeel، and with him (The Galilee Grant Verified by Ibn Aqeel’s Explanation): Muhyi al-Din Abd al-Hamid، 20th edition، Dar al-Turath - Cairo، 1400 AH - 1980 AD.

41. sharḥ al-Ushmūnī bi-ḥāshiyat al-Ṣabbān، along with Sharḥ Shawāhid al-Aini، edited by: Taha Abd al-Raouf Saad، Al-Maktabah al-Tawfiqiyya.

42. sharḥ Jamal al-Zajjājī، by Abu Al-Hasan Ibn Kharouf، edited by: Dr. Salwa Muhammad Arab، Umm Al-Qura University، 1419 AH.

43. sharḥ Jamal al-Zajjājī (al-sharḥ al-kabīr): by Ibn Asfour، edited by: Dr. Sāḥib Abu Jinnah.

44. sharḥ al-Jamal، by Ibn Babshadh، edited by: Dr. Hussein Ali Lafta Al-Saadi، University of Baghdad، 1424 AH - 2003 AD.

45. sharḥ al-Tasʹhīl: by Ibn Malik، edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed and Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoon، 1st edition، Hijr Printing، 1410 AH - 1990 AD.

46. al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ: by Sheikh Khaled Al-Azhari، edited by: Muhammad Basil Oyoun Al-Aswad، 1st edition، Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut، 1421 AH - 2000 AD.

47. sharḥ ‘Umdat al-Ḥāfiẓ wa-‘uddat allāfẓ: by Ibn Malik، edited by: Adnan Abd al-Rahman al-Duri، Al-Ani Press - Baghdad، 1397 AH - 1977 AD.

48. sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib: by al-Radi، corrected and appended by: Youssef Hassan Omar، 2nd edition، published by the University of Benghazi، 1996 AD.

49. sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah: by Ibn Malik، edited

by: Abdel Moneim Haridi، 1st edition، Center for Scientific Research and Revival of Scientific Heritage - Mecca، Dar Al-Ma'moun - Damascus، 1420 AH.

50. sharḥ Kitāb Sībawayh: by Ali bin Issa al-Rummani، study and investigation: Muhammad Ibrahim Shaybah، 1414 AH - 1415 AH.

51. sharḥ Kitāb Sībawayh: by Ali bin Issa al-Rummani، from (Chapter on al-Nadba) to the end of (Chapter of Al-Af'āl fī Al-Qasam)، study and investigation: Saif bin Abdul Rahman al-Arifi، 1418 AH.

52. sharḥ Kitāb Sībawayh، by Abu Saeed Al-Sirafi، edited by: Ahmed Hassan Mahdali - Ali Sayyid Ali، 1st edition، Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut، 2008 AD.

53. sharḥ al-Lamḥah al-Badrīyah fī 'ilm al-'Arabīyah: by Ibn Hisham Al-Ansari، edited by: Hadi Nahr، 1st edition، Dar Al-Yazuri Scientific - Amman، 2007 AD.

54. sharḥ al-Luma'، by Ibn Burhan Al-Akbari، edited by: Dr. Fayez Fares، 1st edition، Kuwait، 1404 AH - 1984 AD.

55. sharḥ al-Mufaṣṣal: by Ibn Ya'ish، World of Books - Beirut، Al-Mutanabbi Library - Cairo.

56. al-ṣiḥāḥ (Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-'Arabīyah): by Al-Jawhari، edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar، 2nd edition، Dar Al-Ilm Lil-Malayen - Beirut، 1399 AH - 1979 AD.

57. al-Fuṣūl al-khamsūn: by Ibn Muti، edited by: Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi، Al-Iman Library، Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners.

58. al-kāmil: For Al-Mubarrad، edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim، Dar Nahdet Misr for Publishing and Printing - Al-Fagala - Egypt.

59. Al-Kitāb: By Sibawayh، edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun، 3rd edition، Al-Khanji Library - Cairo 1408 AH - 1988 AD.

60. al-Kashshāf 'an ḥaqā'iq al-tanzīl wa-'uyūn al-aqāwīl fī Wujūh al-ta'wīl: by Al-Zamakhshari، edited by: Khalil Mamoun، Dar Al-Ma'rifa - Beirut، 1430 AH - 2009 AD.

61. allāmāt، by Al-Zajjaji، edited by: Mazen Al-Mubarak، 2nd edition، Dar Al-Fikr - Damascus، 1405 AH - 1985 AD.

62. al-Lubāb fī 'Ilal al-binā' wa-al-i'rāb: by Al-Akbari، edited by: Ghazi Mukhtar Tulaimat، and Dr. Abdul-Ilah Nabhan، 1st

edition، Dar Al-Fikr - Damascus، Dar Al-Fikr Al-Masryam - Beirut، 1416 AH - 1995 AD - from the publications of the Juma Al Majid Center for Culture and Heritage in Dubai.

63. Luma‘ al-adillah fī uṣūl al-naḥw، by Abu al-Barakat Ibn al-Anbari، edited by: Saeed al-Afghani، Syrian University Press، 1957 AD.

64. al-Luma‘ fī al-‘Arabīyah، by Abu Al-Fath Othman bin Jinni، edited by: Hamid Al-Mu’min، 1st edition، Al-Ani Press - Baghdad، 1982 AD.

65. al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirā’āt wa-al-īḍāḥ ‘anhā: by Ibn Jinni، edited by: Ali al-Najdi Nassif، and Dr. Abdel Halim Al-Najjar and Dr. Abdel Fattah Ismail Shalabi، Supreme Council for Islamic Affairs، Committee for the Revival of Islamic Heritage - Cairo، 1386 AH.

66. al-muḥarrir al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-‘Azīz، by Ibn Atiya، Abd al-Salam al-Shafi’i Muhammad، 1st edition، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut، 1422 AH.

67. Al-Murtajjal: by Ibn al-Khashab، edited by: Ali Haider، 1st edition، Damascus، 1392 AH - 1972 AD.

68. al-masā’il alḥlbyāt، by Abu Ali Al-Farsi، edited by: Hassan Hindawi، 1st edition، Dar Al-Qalam - Damascus، 1407 AH - 1987 AD.

69. al-masā’il al‘skryāt fī al-naḥw al-‘Arabī، by Abu Ali Al-Farsi، edited by: Dr. Ali Jaber Al-Mansouri، 2nd edition، Baghdad University Press، 1982 AD.

70. al-masā’il al-mushkilah al-ma‘rūfah bālbghdādyāt: by Abu Ali Al-Farsi، edited by: Salahuddin Abdullah Al-Sinkawi، Al-Ani Press - Baghdad.

71. al-musā‘id ‘alá Tas′hīl al-Fawā’id: by Ibn Aqeel، edited by: Dr. Muhammad Kamel Barakat، Dar Al-Fikr - Damascus، 1400 AH - 1980 AD.

72. ma‘ānī al-Qur’ān llzjāj wa-i‘rābuh by Al-Zajjāj، edited by: Dr. Abd al-Jalil Abdo Shalabi، 1st edition، Alam al-Kutub - Beirut 1408 AH - 1988 AD.

73. ma‘ānī al-Qur’ān: by Al-Akhfash، edited by: Dr. Hoda Muhammad Qaraa، 1st edition، Al-Madani Press - Cairo، published by Al-Khanji Library، 1411 AH - 1990 AD.

74. ma‘ānī al-Qur’ān: For Al-Farra’، edited by: Muhammad

Ali Al-Najjar - Ahmed Youssef Najati، 3rd edition، Alam Al-Kutub - Beirut، 1403 AH - 1983 AD.

75. Mughnī al-labīb ‘an kutub al-a‘ārīb: by Ibn Hisham Al-Ansari، edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah، reviewed by: Saeed Al-Afghani، 1st edition، Dar Al-Fikr - Beirut، 1412 AH - 1992 AD.

76. al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah (sharḥ Alfīyat Ibn Mālik): by Al-Shatibi، edited by: Dr. Ayyad Al-Thubaiti، Dar Al-Turath Library - Mecca، 1417 AH - 1996 AD.

77. al-maqāṣid al-naḥwīyah fī sharḥ shawāhid shurūḥ al-alfīyah: by Al-Aini، in the margin of the Treasury of Literature by Al-Baghdadi، 1st edition، Al-Amiriya Press in Bulaq، 1299 AD.

78. al-muqtaṣid fī sharḥ al-Īḍāḥ: by Al-Jurjani، edited by: Dr. Kazem Bahr Al-Marjan، Publications of the Ministry of Culture and Information - Republic of Iraq، 1982 AD.

79. al-Muqtaḍab: by Al-Mubarrad، edited by: Muhammad Abdel-Khaleq Adima، 3rd edition، Committee for the Revival of Islamic Heritage - Cairo، 1415 AH - 1994 AD.

80. al-muqaddimah al-Juzūlīyah fī al-naḥw: by Al-Jazouli، edited by: Dr. Shaaban Abdul Wahab Muhammad، Umm Al-Qura Press.

81. Al-Muqarrab: by Ibn Asfour، edited by: Ahmed Abdel Sattar Al-Jawari and Abdullah Al-Jubouri، first edition 1392 AH - 1972 AD.

82. Nuzhat al-alibbā’ fī Ṭabaqāt al-Udabā’: by Abu al-Barakat Ibn al-Anbari، edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim، Dar Nahdet Misr - Al-Fagala - Cairo.

83. al-Nashr fī al-qirā’āt al-‘ashr: by Ibn al-Jazari، corrected by: Ali Muhammad al-Dabbaa، Dar al-Kutub al-Ammiyyah.

84. al-Nawādir fī al-lughah: by Abu Zaid Al-Ansari، edited by: Dr. Muhammad Abdul Qadir Ahmed، 1st edition، Dar Al-Shorouk، 1401 AH - 1981 AD

85. am‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘: by Jalal al-Din al-Suyuti، edited by: Ahmed Shams al-Din، 1st edition، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut، 1418 AH - 1998 AD.